

الأثر المحفز للأداء السوقي لمنشآت الأعمال وطبيعة القطاع الصناعي على العلاقة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح ببيئة الأعمال المصرية

عمر خالد محمد عبد المنعم زكي لبيب

مدرس المحاسبة

كلية التجارة

جامعة القاهرة

Omarkhaled@foc.cu.edu.eg

مستخلص البحث

استهدفت الدراسة تحليل انعكاسات جائحة كورونا-١٩ على ممارسات إدارة الأرباح، والعوامل التي قد تلعب دوراً محفزاً لتلك العلاقة، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالأداء السوقي المتدهور لمنشآت الأعمال عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، والانتماء الصناعي إلى قطاع الرعاية الصحية من منظور فرض التكاليف السياسية. وسعيًا نحو تحقيق أهداف الدراسة واختبار مدى صحة فروضها، فقد أجرى الباحث دراسة تطبيقية مستخدماً أسلوب دراسة الحدث على عينة مكونة من منشآت الأعمال المدرجة بمؤشر EGX-100، وذلك خلال الفترة الزمنية ما بين عامي ٢٠١٨-٢٠٢١. واتساقاً مع افتراضات النظرية المؤسسية ونظريتي الإشارة والوكالة، فقد وثقت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية معنوية بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تضخيم الدخل باستخدام مدخل الاستحقاقات ببيئة الأعمال المصرية. كذلك، واتساقاً مع فرض تنظيف القوائم المالية، فقد قدمت الدراسة دليلاً تطبيقياً يفيد بوجود أثر محفز للأداء السوقي المتدهور لمنشآت الأعمال على العلاقة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح، حيث انخفضت ممارسات إدارة الأرباح بصورة معنوية لدى منشآت الأعمال التي عانت تدهوراً في أداؤها السوقي عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، مقارنةً بنظيراتها التي لم تُعانِ ذات التدهور، وبما كانت عليه قبل وقوع الجائحة. وفي سياق متصل، واتساقاً مع فرض التكاليف السياسية، فقد قدمت الدراسة دليلاً تطبيقياً يفيد بوجود أثر محفز لانتماء منشآت عينة الدراسة إلى قطاع الرعاية الصحية، على العلاقة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح، حيث انخفضت ممارسات إدارة الأرباح باستخدام مدخل الاستحقاقات لدى منشآت الأعمال المنتمية إلى قطاع الرعاية الصحية بصورة معنوية عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، مقارنةً بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة، وبالتحديد الذي طرأ على ممارسات إدارة الأرباح لدى نظيراتها المنتمية إلى بقية القطاعات الصناعية الأخرى. هذا، وقد ظلت نتائج الدراسة متسقة ومعنوية عند استخدام أساليب إحصائية بديلة، وعند استخدام مقياس بديل لقياس مدى تدهور الأداء السوقي لمنشآت الأعمال.

الكلمات المفتاحية

جائحة كورونا-١٩ - إدارة الأرباح باستخدام مدخل الاستحقاقات - فرض تنظيف القوائم المالية - فرض التكاليف السياسية.

تم استلام البحث في ١٤ أغسطس ٢٠٢٣، وقبوله للنشر في ٤ سبتمبر ٢٠٢٣.

١. المقدمة وطبيعة المشكلة :

تعد جائحة كورونا-١٩ التي انتشرت حديثاً مع أواخر العقد المنصرم، أحد أكثر الأزمات العالمية خطورة، بسبب ما خلفته من آثار صحية واجتماعية واقتصادية حادة لم يسبق لها مثيل على مستوى دول العالم أجمع خلال القرن الحالي، وما حقته من تبعات سلبية حادة على مختلف بيانات الأعمال حول العالم، وبالتحديد على صعيد معدلات الإنتاج وسلاسل الإمداد والتوريد وحركة التجارة العالمية. هذا، وقد أدت التباير الاحترافية التي تم فرضها في غالبية أنحاء العالم للحد من انتشار الوباء ومحاولة السيطرة عليه، إلى عرقلة حركة النمو في قطاعات صناعية مختلفة. وبفعل التبعات السلبية الحادة لتلك الجائحة، فقد واجهت بيانات الأعمال في كافة أنحاء العالم مخاطر مرتفعة بسبب ارتفاع معدلات التضخم، وازدياد المخاطر المرتبطة بمعدلات الدين واحتمالات التخلف عن السداد. ولعل ما سبق قد أدى بالتبعية إلى زيادة حالة عدم التأكد المصاحبة لمعدلات النمو المتوقعة للاقتصاد العالمي بشكل عام، ولمنشآت الأعمال بشكل خاص (Yan, et al., 2022).

هذا، وقد أحدثت الطبيعة الفجائية لجائحة كورونا تغيرات دراماتيكية على بيئة الأعمال الداخلية والخارجية المحيطة بمنشآت الأعمال (Ding, et al., 2021)، حيث جاءت جائحة كورونا-١٩ مصحوبة بضغوط مالية هائلة على منشآت الأعمال بالاقتصاديات المختلفة حول العالم (De Vito & Gómez, 2020). ونظراً للطبيعة المدمرة غير المسبوقة لتلك الجائحة، فقد واجهت منشآت الأعمال في غالبية القطاعات الصناعية بفعل تلك الجائحة حالة من الركود عصفت بمبيعاتها. علاوة على ما سبق، فقد تدهور الأداء التشغيلي لمنشآت الأعمال عقب وقوع الجائحة بصورة ملحوظة، بسبب الآثار السلبية التي حققتها الجائحة على الأيدي العاملة بمختلف بيانات الأعمال حول العالم – سواء بسبب تدهور الحالة الصحية للعاملين، أو بسبب ارتفاع معدلات التخلف من العمالة أملاً في تخفيض التكاليف عقب وقوع الجائحة – ولعل ما سبق قد جعل منشآت الأعمال في أمس الحاجة إلى استقطاب تمويلات إضافية – خاصة من أسواق المال – للتغلب على الأزمة المالية التي واجهتها عقب وقوع الجائحة (Yan, et al., 2022).

على الجانب الآخر، فإنه وفي أعقاب الفضائح المالية والمحاسبية التي أدت إلى انهيار كبرى الشركات العالمية مع مطلع القرن الحالي، فقد اتسعت دائرة الضوء المسلطة على ممارسات التقرير التي تنتهجها إدارات منشآت الأعمال، وكيفية استخدامها لمساحة الحرية والتقدير الشخصي التي تسمح بها المعايير المحاسبية، وانعكاسات استخدام مساحة الحرية والتقدير الشخصي على جودة المعلومات المفصح عنها، كما ازداد طلب الأطراف أصحاب المصالح على المعلومات المحاسبية المتصفة بخصائص الجودة، والتي تساهم في تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات القائمة بينهم وبين الأطراف الداخلية، وكذلك تخفيض حالة عدم التأكد المصاحبة لما يتخذونه من قرارات.

في هذا الصدد، فقد سعى الباحثون الأكاديميون إلى تحليل ممارسات إدارة الأرباح التي تنتهجها إدارات منشآت الأعمال، وتحديد طبيعة الدوافع الكامنة وراء هذا السلوك الإداري. ففي الوقت الذي وثقت فيه غالبية الدراسات السابقة في هذا الصدد الطبيعة الانتهازية المصاحبة لممارسات التأثير المتمعد على معلومات الربح المفصح عنها في التقارير المالية، وانعكاساتها السلبية على مدى ملاءمة ومصداقية المعلومات المفصح عنها للمستخدمين (e.g. Watts & Zimmerman, 1986; Gaver, et al., 1995; Lassoued & Elmir, 2012; Ben rejab, et al., 2013; Lassoued, 2021; Taylor, et al., 2023) فقد أشار بعض الباحثين إلى أن التأثير المتمعد على معلومات الربح المفصح عنها في التقارير المالية قد يكون ذا طبيعة نفعية، حيث قد تلجأ إدارات منشآت الأعمال إلى السماح بتدقيق قدر من المعلومات الخاصة عن توقعاتها المستقبلية بخصوص معدلات الربحية والتدفقات النقدية المتوقعة إلى أسواق المال، بهدف تخفيض حالة عدم التأكد المحيطة بالآفاق المستقبلية لأداء المنشأة، وتقليل حدة التقلبات التي قد تتعرض لها مؤشرات الربحية، عبر نقل الدخل بصورة سلسلة بين الفترات التي تشهد ارتفاعات ملحوظة في معدلات الربحية، وتلك التي تعاني تدهوراً حاداً في تلك المعدلات – فيما يعرف بأسلوب تمهيد الدخل – رغبة منها في توفير حماية ملائمة لأسهم المنشأة من التدهور الحاد الذي قد تتعرض له بفعل التقلبات التي قد تطرأ على معدلات الربحية، ومن ثم فإن ذلك قد يعزز من جودة المحتوى المعلوماتي لمعلومات الربح المفصح عنها، ويزيد من قدرتها التنبؤية (e.g. Choi, et al., 2011; Walker, 2013; Ozili, 2017).

وسعيًا نحو فض التعارض القائم بين ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج بخصوص طبيعة الدوافع الكامنة وراء انتهاج ممارسات إدارة الأرباح، فقد اتجه بعض الباحثين إلى الاعتماد على أسلوب دراسة الحدث، مستخدمين مجموعة من الأزمات التي عصفت بأسواق المال العالمية أو بقطاعات صناعية محددة – كالأزمة المالية العالمية، وأزمة الدين العام التي عصفت بأسواق المال الأوروبية، والأزمة المالية الآسيوية، والأزمات التي عصفت بقطاع إنتاج وتوليد مصادر الطاقة – وقاموا بتحليل انعكاسات تلك الأزمات على ممارسات إدارة الأرباح التي تنتهجها إدارات منشآت الأعمال، وتوصلوا إلى نتائج متعارضة.

ففي الوقت الذي وثقت فيه بعض الدراسات أدلة تطبيقية تفيد بارتفاع مستويات إدارة الأرباح التي انتهجتها إدارات منشآت الأعمال، بهدف تضخيم الدخل المفصح عنه في التقارير المالية عقب وقوع الأزمات بصورة انتهازية – من منظور نظريتي الوكالة والإشارة – بهدف تحسين صورة أداؤها المتردي بفعل تلك الأزمات (e.g. Choi, et al., 2011; Lisboa & Kacharava, 2018)، فقد وثق اتجاه آخر ميل إدارات منشآت الأعمال إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تخفيض الدخل عقب وقوع الأزمات، إما بهدف تمهيد الدخل خلال الفترات التي تحقق منشآت الأعمال فيها عوائد غير عادية (e.g. Hsiao, et al., 2016)، أو بهدف تحجيل الاعتراف بالأخبار السيئة المرتبطة بمؤشرات الأداء المالي والتشغيلي خلال فترات الأزمات، أملاً في ادخار الأخبار الجيدة للفترات المستقبلية – وذلك من منظور فرض تنظيف القوائم المالية **Big bath hypothesis** – (e.g. Bugshan, et

(al., 2020; Kjaerland, et al., 2021)، بينما وثق اتجاه ثالث ميل إدارات منشآت الأعمال إلى تخفيض مستويات إدارة الأرباح التي تتم ممارستها عقب وقوع الأزمات، رغبة منها إما في تدعيم جودة ومصداقية المعلومات المفصح عنها عقب وقوع الأزمات، أو إظهار حقيقة معدلات الربحية المتدهورة خلال فترات الأزمات – من منظور فرض تنظيف القوائم المالية – استغلالاً لمبدأ التسامح مع مؤشرات الأداء المتردي، الذي يسود أسواق المال عقب وقوع الأزمات (e.g. Kousenidis, et al., 2013; Filip & Raffournier, 2014; Cimini, 2015).

وفي ذات السياق، فقد استهدف بعض الباحثين مؤخراً استكشاف انعكاسات جائحة كورونا-١٩ على ممارسات إدارة الأرباح التي تنتهجها إدارات منشآت الأعمال، وتحليل الدوافع الكامنة وراء انتهاج تلك الممارسات عقب وقوع الجائحة. وعطفاً على حداثة الأزمة، وندرة الدراسات السابقة التي سعت إلى استكشاف هذا الميدان البحثي، فقد جاءت نتائج تلك الدراسات متضاربة وغير متسقة.

ففي الوقت الذي وثقت فيه غالبية الدراسات التي أجريت في هذا السياق ارتفاع ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تضخيم الدخل عقب وقوع الجائحة بدافع انتهازي – من منظور نظريتي الإشارة والوكالة – (e.g. Aljawaheri, et al., 2021; Xiao & Xi, 2021; Yan, et al., 2022; Aljughaiman, et al., 2023; Taylor, et al., 2023) ميل إدارات منشآت الأعمال إلى تخفيض مستويات إدارة الأرباح التي انتهجتها عقب وقوع الجائحة، رغبة منها في تدعيم جودة ومصداقية وملاءمة معلومات الأرباح المفصح عنها (e.g. Ali, et al., 2022)، بينما أشار اتجاه ثالث إلى ميل إدارات منشآت الأعمال إلى التوسع في انتهاج ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تخفيض الدخل – من منظور فرض تنظيف القوائم المالية – (e.g. Liu & Sun, 2022).

وعلى صعيد بيئة الأعمال المصرية، فقد كان البحث في هذا السياق أكثر ندرة من نظرائه ببيئات الأعمال الأخرى، إذ لم تستكشف سوى دراستان فقط – في حدود ما اطلع عليه الباحث – هذا الميدان البحثي، حيث قدمت دراسة (النقيب، ٢٠٢١) دليلاً تطبيقياً يفيد بانخفاض ممارسات إدارة الأرباح باستخدام مخصص خسائر القروض لدى منشآت الأعمال المنتمية إلى القطاع المصرفي عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، بينما قدمت دراسة (صالح ومحروس، ٢٠٢٢) دليلاً تطبيقياً يفيد بانخفاض جودة التقارير المالية عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، بسبب التوسع في استخدام الاستحقاقات الاختيارية التي تستهدف تخفيض الدخل عقب وقوع الجائحة.

تأسيساً على ما تقدم، تهدف الدراسة الحالية إلى محاولة إثراء الفكر المحاسبي في ميدان تحليل انعكاسات جائحة كورونا-١٩ – والتي اختلفت طبيعتها وانعكاساتها السلبية عن سابقتها من الأزمات التي عصفت بأسواق المال – على ممارسات إدارة الأرباح في سياق بيئات الأعمال الناشئة، وبصفة خاصة بيئة الأعمال المصرية، وهو الميدان البحثي الذي اتسم البحث فيه بالندرة النسبية البالغة، وكذلك تعارض نتائج الدراسات السابقة هذا السياق، وذلك بهدف تقديم أدلة تطبيقية تساهم في إثراء هذا الميدان البحثي، وفض التعارض القائم بين ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج في هذا السياق.

كذلك، فإن الدراسة الحالية تهدف إلى محاولة إثراء هذا الميدان البحثي، عبر تقديم أدلة تطبيقية تساهم في تحليل الدوافع الكامنة وراء انتهاج ممارسات إدارة الأرباح عقب وقوع الأزمات، من خلال استكشاف الأثر المحفز لمجموعة من العوامل التي قد تؤثر على طبيعة العلاقة المحتملة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح، وبصفة خاصة على صعيد الأداء السوقي لمنشآت الأعمال، والانتماء الصناعي إلى قطاع الرعاية الصحية من منظور فرض التكاليف السياسية **Political cost hypothesis.**

فاتساقاً مع مجموعة من الأطر النظرية المختلفة – كالنظرية المؤسسية ونظريتي الإشارة والوكالة وفرض تنظيف القوائم المالية – فقد تنبأ الباحث بأن يؤثر تدهور الأداء السوقي لمنشآت الأعمال عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، على قوة أو اتجاه العلاقة المحتملة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح. بعبارة أخرى، فإن الباحث يتنبأ بأن تتغير ممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت الأعمال التي عانت من تدهور أدائها السوقي عقب وقوع الجائحة بصورة معنوية، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة، ومقارنة بالتغير المحتمل الذي قد يطرأ على ممارسات إدارة الأرباح لدى بقية منشآت الأعمال التي لم تتعان ذات التدهور، إما بدافع تحسين صورة الأداء المتردي لتلك المنشآت عقب وقوع الجائحة، أو بدافع تعجيل الاعتراف بالأخبار السيئة المرتبطة بمؤشرات الربحية خلال فترة الأزمة، أملاً في ادخار الأخبار الجيدة المتعلقة بتلك المؤشرات للفترات المستقبلية.

على صعيد آخر، **واتساقاً مع فرض التكاليف السياسية، فإن الباحث يتنبأ – بسبب الطبيعة المميزة لجائحة كورونا-١٩ والتي تتصف في المقام الأول بأنها أزمة صحية – بأن يلعب الانتماء الصناعي لقطاع الرعاية الصحية دوراً محفزاً للعلاقة المحتملة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح.** بعبارة أخرى، يتنبأ الباحث بأن تتغير ممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت الأعمال المنتمية إلى قطاع الرعاية الصحية بصورة معنوية عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة، ومقارنة بالتغير المحتمل الذي قد يطرأ على ممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت الأعمال المنتمية لبقية القطاعات الصناعية الأخرى، وذلك إما رغبة منها في عدم إظهار العوائد غير العادية التي تحققت لهذا القطاع الصناعي بصورة حصرية دوناً عن بقية القطاعات الأخرى التي تأثرت سلباً بفعل تبعات الجائحة، أو رغبة منها في تخفيض احتمالات اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح التي تنتهجها باستخدام مدخل الاستحقاقات، خوفاً من ارتفاع احتمالات اتساع دائرة الفحص والرقابة التي قد تفرض عليها من جانب الجهات الإشرافية والرقابية، بما قد يؤدي إلى تكبدها تكاليف سياسية باهظة.

في ضوء ما سبق، تتبلور المشكلة البحثية للدراسة الحالية في محاولة الإجابة على التساؤلات البحثية التالية:

التساؤل البحثي الأول: هل أثرت جائحة كورونا-١٩ على ممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت الأعمال ببيئة الأعمال

المصرية؟

التساؤل البحثي الثاني: هل يلعب الأداء السوقي لمنشآت الأعمال دوراً محفزاً للعلاقة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح ببيئة الأعمال المصرية؟

التساؤل البحثي الثالث: هل يلعب الانتماء الصناعي لقطاع الرعاية الصحية من منظور فرض التكاليف السياسية دوراً محفزاً للعلاقة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح ببيئة الأعمال المصرية؟

وتحقيقاً لأهداف الدراسة، فقد استند منهج الدراسة إلى محورين رئيسيين: حيث قدم الباحث خلال المحور الأول تحليلاً نقدياً لأبرز ما أورده الفكر المحاسبي في مجال انعكاسات الأزمات على ممارسات إدارة الأرباح، والعوامل التي قد تؤثر على قوة أو اتجاه العلاقة بين تبعات الأزمات وممارسات إدارة الأرباح. وسعيًا نحو التثبيت من مدى صحة تنبؤات الباحث التي تم بناؤها في ضوء المحور الأول للدراسة، فقد قام الباحث خلال المحور الثاني بإجراء دراسة تطبيقية باستخدام أسلوب دراسة الحدث، على عينة من منشآت الأعمال المدرجة بمؤشر EGX-100، بلغت ٦٠ منشأة أعمال، خلال الفترة الزمنية ما بين عامي ٢٠١٨-٢٠٢١.

واتساقاً مع توقعات الباحث، فقد وثقت نتائج الدراسة الحالية وجود علاقة إيجابية معنوية بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح باستخدام مدخل الاستحقاقات لدى منشآت الأعمال ببيئة الأعمال المصرية، وبصفة خاصة تلك التي تستهدف تضخيم الدخل، وذلك اتساقاً مع افتراضات النظرية المؤسسية ونظريتي الإشارة والوكالة. كذلك، واتساقاً مع توقعات الباحث، فقد وثقت نتائج الدراسة وجود تأثير محفز لتدهور الأداء السوقي لمنشآت الأعمال على العلاقة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح - من منظور فرض تنظيف القوائم المالية. أخيراً، واتساقاً مع توقعات الباحث، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير محفز للانتماء الصناعي إلى قطاع الرعاية الصحية على العلاقة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح - من منظور فرض التكاليف السياسية - حيث انخفضت ممارسات إدارة الأرباح باستخدام مدخل الاستحقاقات بصورة معنوية لدى منشآت عينة الدراسة المنتمية إلى قطاع الرعاية الصحية عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة، وبالتغدير الذي طرأ على ممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت الأعمال المنتمية لبقية القطاعات الصناعية الأخرى.

هذا، وتمثل المساهمة البحثية الرئيسية لهذه الدراسة في محاولة إثرائها للفكر المحاسبي في ميدان تحليل انعكاسات الأزمات بصورة عامة على ممارسات التقرير التي تنتهجها إدارات منشآت الأعمال، وانعكاسات جائحة كورونا-١٩ على ممارسات إدارة الأرباح بصورة خاصة، وهي العلاقة التي اتسم البحث في ميدانها بالندرة النسبية بسبب حداثة الأزمة، خاصة في سياق بيئة الأعمال المصرية، وتعارض ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج في هذا السياق. علاوة على ما سبق، فقد قدمت الدراسة الحالية مساهمة بحثية أخرى، عبر استكشافها الأثر المحتمل لمجموعة من العوامل التي قد تلعب دوراً محفزاً للعلاقة المحتملة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح، وبصفة خاصة على صعيد الأداء السوقي لمنشآت الأعمال، والانتماء الصناعي لقطاع الرعاية الصحية من منظور فرض التكاليف السياسية، وهي علاقات لم تستكشفها الدراسات السابقة بعد - في حدود ما اطلع عليه الباحث - أملاً في استخلاص أدلة تطبيقية تساهم في تقديم مبررات منطقية لتفسير طبيعة الدوافع الكامنة وراء انتهاج ممارسات إدارة الأرباح عقب وقوع الأزمات، وتحديد أكثر الأطر النظرية ملاءمة لتفسير هذا السلوك الإداري. هذا، وتعد الدراسة الحالية امتداداً لدراسة **Aljughaiman, et al. (2023) في هذا الصدد، والتي كانت قد اختبرت الأثر المحفز لخطر التخلف عن السداد على العلاقة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت الأعمال بأسواق المال الصينية من منظور نظريتي الوكالة والإشارة.**

من جانبه، يتوقع الباحث أن تكون نتائج الدراسة الحالية موضع اهتمام الجهات التنظيمية والمراجعين الخارجيين، للفت أنظارهم إلى ضرورة فرض مزيد من الإجراءات الرقابية لمتابعة ممارسات التقرير التي تنتهجها إدارات منشآت الأعمال عقب وقوع الأزمات، خاصة تلك التي قد يستتبعها انخفاض في مستوى رقابة ومتابعة الأطراف الخارجية، كما حدث في أعقاب جائحة كورونا-١٩ بفعل حالة التباعد الاجتماعي التي فرضتها الإجراءات الاحترازية المطبقة للسيطرة على انتشار الوباء. كما يتوقع الباحث أن تكون نتائج الدراسة الحالية موضع اهتمام المستثمرين والأطراف الفاعلة بأسواق المال الناشئة، للفت أنظارهم إلى ضرورة عدم الانخداع بمؤشرات الأداء المفصح عنها عقب وقوع الأزمات، وبصفة خاصة في ظل الأسواق الناشئة، التي قد ترتفع فيها حوافز إدارات منشآت الأعمال لممارسة أساليب التأثير المتعمد على معلومات الدخل المفصح عنها تحقيقاً لغايات متعددة. أخيراً، يتوقع الباحث أن تكون نتائج الدراسة الحالية موضع اهتمام واضعي المعايير والسياسات المحاسبية، للفت أنظارهم إلى ضرورة مراعاة تحقيق التوازن بين رغبتهم في توفير قدر ملائم من المرونة المستهدفة - عبر ترك مساحة من الحرية والتقدير الشخصي لإدارات منشآت الأعمال - والآثار العكسية التي قد تتحقق جراء التوسع في استخدام مساحة الحرية تلك بدوافع انتهازية، على خصائص جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، وعلى حجم المخاطر التي قد تحيط بمنشآت الأعمال مستقبلاً.

هذا، وسيتم تنظيم الأجزاء اللاحقة من الدراسة الحالية على النحو التالي: ٢. الإطار النظري للدراسة، ٣. تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض الدراسة، ٤. منهج الدراسة، ٥. النتائج التطبيقية، ٦. خلاصة الدراسة.

٢. الإطار النظري للدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة، وسعيًا نحو الإجابة على تساؤلاتها البحثية، فإن الباحث سيستعرض خلال هذا الجزء من الدراسة بالنقد والتحليل أبرز ما أورده الأدب المحاسبي في مجال إدارة الأرباح، والدوافع الكامنة وراء تبني هذا السلوك الإداري، وأبرز الأطر النظرية التي استعان بها الباحثون لتفسير طبيعة هذا السلوك، وطبيعة العلاقة المحتملة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح.

١-٢ إدارة الأرباح: المفهوم ودوافع التنبؤ:

أولى الفكر المحاسبي اهتماماً بالغاً بممارسات إدارة الأرباح مع أواخر القرن المنصرم، وعكف الباحثون على تقديم مفاهيم واضحة لوصف هذا السلوك الإداري. هذا، وقد تعددت المحاولات البحثية التي بُذلت في هذا الميدان لوصف ممارسات إدارة الأرباح. فمن جانبهم، قدم Pagach, et al. (2002) تعريفاً لممارسات إدارة الأرباح بأنها "التغيير المتعمد في اتجاهات الربح المفسح عنه، بهدف تحقيق الأهداف والمعايير المحددة مسبقاً من جانب إدارة المنشأة أو من جانب المحللين الماليين، أو بهدف تحقيق اتجاهات ربحية أكثر استقراراً". ومن جانبهم، فقد وصفها Phillips et al. (2003) بأنها "التحكم في القرارات المالية والتدفقات النقدية التشغيلية الخاصة بالمنشأة". وفي ذات السياق، فقد أشار Ronen & Yaari, (2008) إلى ممارسات إدارة الأرباح بأنها "تلك الوسائل التي تنتهجها إدارات منشآت الأعمال بهدف التأثير المتعمد على معلومات الربح المفسح عنها، وعلى إدراك المستخدمين لتلك المعلومات".

هذا، ويعد المفهوم الذي قدمه Healy and Wahlen (1999) أكثر المفاهيم شيوعاً واستخداماً في الأوساط البحثية لوصف ممارسات إدارة الأرباح، والذي أشار خلاله الباحثان إلى ممارسات إدارة الأرباح بأنها "استخدام الإدارة لمساحة الحكم والتقدير الشخصي المتروكة لها عند إعداد التقارير المالية، أو إعادة هيكلة مجموعة من الأنشطة الاقتصادية الحقيقية الخاصة بالمنشأة، بهدف توصيل صورة غير واقعية عن الأداء المالي الحقيقي للمنشأة، للأطراف أصحاب المصالح المرتبطة بها، أو بهدف التأثير المتعمد على نتائج الارتباطات التعاقدية التي تعتمد بصورة واضحة على المعلومات المحاسبية المفسح عنها".

وبتحليل المفهوم السابق لممارسات إدارة الأرباح، فقد أشار Healy and Wahlen (1999) إلى تنوع الاستراتيجيات التي يمكن أن تلجأ إليها إدارات منشآت الأعمال للتأثير المتعمد على معلومات الربح المفسح عنها في تقاريرها المالية، وكذلك تنوع الدوافع المحتملة التي قد تحفز إدارات منشآت الأعمال على انتهاج تلك الممارسات.

فعلى صعيد الاستراتيجيات التي قد تلجأ إدارات منشآت الأعمال إلى اتباعها لإدارة الأرباح، فقد بين المفهوم السابق وجود مدخلين رئيسيين لممارسة التأثير المتعمد على معلومات الربح المفسح عنها في التقارير المالية؛ **المدخل الأول**: والذي تعتمد الإدارة خلاله على استخدام مساحة الحكم والتقدير الشخصي التي تسمح بها المعايير المحاسبية، ودون الإخلال بمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً، في معالجتها لبنود محددة في ضوء أساس الاستحقاق المحاسبي – كالمخصصات ومعدلات إهلاك الأصول الثابتة وطرق تقييم المخزون ومعالجة الديون المدومة – بهدف التأثير المتعمد على اتجاهات الربح المفسح عنها في التقارير المالية، ويعرف **بمدخل الاستحقاقات Accrual-based earnings management** (Walker, 2013; Cimini, 2015; Kim, et al., 2018; He & Jianqun, 2021; Chen, et al., 2022). هذا، وقد أشار بعض الباحثين إلى وجود قيد يحد من قدرة إدارة المنشأة على استخدام مدخل الاستحقاقات لإدارة الأرباح في الفترات المستقبلية بصورة مثالية، ولعل ذلك يرجع بصورة رئيسية إلى أن الأثر الارتدادي الحتمي في المستقبل لاستخدام الاستحقاقات، قد يعوق إدارة المنشأة عن الاستمرار في انتهاج سياسة إدارة الأرباح التي تفضلها مستقبلاً (Baber, et al., 2011).

أما **المدخل الثاني**: فهو الذي تلجأ الإدارة من خلاله إلى التأثير المتعمد على توقيت أو هيكل بعض الأنشطة الاقتصادية الحقيقية التي تمارسها المنشأة – كتعجيل المبيعات عبر تيسير شروط الائتمان والتوسع في منح الخصم المسموح به، أو تغيير توقيت أو قيمة مجموعة من المصروفات الاختيارية كمصروفات الإعلان ومصروفات البحوث والتطوير، أو تغيير سياسة حيازة أو التخلص من الاستثمارات المالية – بهدف التأثير المتعمد على اتجاهات الربح المفسح عنها في التقارير المالية، ويعرف **بالمدخل الحقيقي لإدارة الأرباح Real activities earnings management** (Chi et al., 2011; Ho, et al., 2015; Xu & Ji, 2016; Hsiao, et al., 2017; Kjaerland, et al., 2021).

وعلى الرغم من أن القدرة على اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح التي تنتهجها إدارات منشآت الأعمال في ظل استخدام المدخل الحقيقي، تكون أقل منها في حالة استخدامها لمدخل الاستحقاقات، وذلك بسبب عدم وجود معيار محدد يمكن الاسترشاد به في ظل ظروف محددة لتقييم دوافع إدارات منشآت الأعمال لتغيير هيكل أو توقيت ما تمارسه من أنشطة اقتصادية حقيقية (Badertscher, 2011; Kothari et al., 2016)، فقد وثقت بعض الدراسات السابقة وجود انعكاسات سلبية حادة مصاحبة لاستخدام المدخل الحقيقي لإدارة الأرباح، على التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، مقارنة بالانعكاسات المصاحبة لاستخدام المدخل الاستحقاقات، وهو ما قد يخفف من دوافع إدارات منشآت الأعمال إلى استخدام هذا المدخل مقارنة بمدخل الاستحقاقات (e.g. Ze-To, 2012; Kjaerland, et al., 2021).

في سياق آخر، فقد بين تعريف Healy and Wahlen (1999) لإدارة الأرباح، وجود دوافع متعددة لممارسة سلوك التأثير المتعمد على معلومات الربح المفسح عنها في التقارير المالية. حيث أشار الباحثان إلى أن إدارات منشآت الأعمال قد تلجأ إلى التأثير المتعمد على معلومات الربح المفسح عنها في التقارير المالية، لتوصيل صورة غير واقعية عن الأداء الحقيقي للمنشأة. في هذا الصدد، تباينت اتجاهات الباحثين خلال الدراسات السابقة لتفسير تلك الدوافع، وتحديد ما إذا كان الغرض منها انتهازياً أو نفعياً.

في الوقت الذي وثقت فيه غالبية الدراسات السابقة الطبيعة الانتهازية المصاحبة لهذا الدافع – إما بسبب رغبة الإدارة في تخفيض حجم التكاليف السياسية التي تنكدها ممثلة في مدفوعات الضرائب (Watts & Zimmerman, 1986)، أو تعظيم المنفعة الشخصية المحققة لإدارة المنشأة (e.g. Gaver, et al., 1995; Lassoued & Elmir, 2012)، أو إخفاء جوانب الأداء السلبي خوفاً من التغيير المحتمل لإدارة المنشأة حال ثبوت فشلها في استغلال الموارد التنظيمية لتعظيم حقوق المساهمين (e.g. Ben

(e.g. rejeb, et al., 2013; Lassoued, 2021) أو إثبات تحقيقها لتوقعات الأرباح المعقودة عليها من جانب المحللين الماليين (Taylor, et al., 2023) – فقد أشار بعض الباحثين إلى أن التأثير المتعمد على معلومات الربح المفصح عنها في التقارير المالية لتوصيل صورة غير واقعية عن الأداء الحقيقي للمنشأة، قد يكون ذا طبيعة نفعية، رغبة من الإدارة في تسهيل تدفق بعض المعلومات الخاصة Private information عن توقعاتها بخصوص آفاق الربح المتوقعة مستقبلاً إلى أسواق المال، بهدف تخفيض حالة عدم التأكد المستقبلية المحيطة بالمنشأة، وتقليل حدة التقلبات التي قد تتعرض لها مؤشرات الربحية، من خلال نقل الدخل بصورة سلسلة ما بين الفترات الزمنية التي تتمتع بمعدلات ربحية مرتفعة، إلى تلك المتوقع معاناتها مستقبلاً من معدلات ربحية متدهورة، والعكس صحيح، وذلك بهدف توفير حماية ملائمة لأسهم المنشأة من التدهور الحاد الذي قد تتعرض له بفعل تلك التقلبات، وهو ما يعرف بمدخل "Income smoothing"، ومن ثم فإن ذلك قد يعزز من جودة المحتوى المعلوماتي لمعلومات الربح المفصح عنها، ويزيد من قدرتها التنبؤية (e.g. Choi, et al., 2011; Walker, 2013; Ozili, 2017).

علاوة على ما سبق، فقد بين تعريف (Healy and Wahlen (1999) لإدارة الأرباح، أن التأثير على بعض أشكال الارتباطات التعاقدية التي تعتمد بصورة رئيسية على المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية، قد يشكل دافعاً آخر لانتهاج ممارسات إدارة الأرباح. في هذا الصدد، أشار بعض الباحثين إلى ميل إدارات منشآت الأعمال التي تسعى إلى الحصول على التمويل اللازم لممارسة أنشطتها، أو لتمويل عمليات النمو المستقبلية المتاحة أمامها، سواء من خلال عمليات الطرح الأولي في السوق المالية IPOs، أو من خلال الاقتراض، إلى التأثير المتعمد على معلومات الربح المفصح عنها في تقاريرها المالية، لتيسير حصولها على التمويل اللازم، وإظهار مدى تمتعها بالجدارة الائتمانية التي تمكنها من الوفاء بالتزاماتها تجاه المقرضين (e.g. DeFond & Jiambalvo, 1994; Yan, et al., 2022).

هذا، وقد قدم بعض الباحثين أدلة إضافية في سياق تحليل دوافع إدارات منشآت الأعمال لانتهاج ممارسات إدارة الأرباح، تشير إلى أن المخاطر المنتظمة المحيطة بمنشآت الأعمال، والأزمات التي قد تعصف بالاقتصاد الكلي Macroeconomic crisis قد تشكل دافعاً لدى إدارات منشآت الأعمال لممارسة التأثير المتعمد على معلومات الربح المفصح عنه في التقارير المالية لتحقيق أغراض متباينة، إما لتضخيم الأرباح المفصح عنها رغبة منها في طمأنة الأطراف أصحاب المصالح على مدى قدرة المنشأة على الصمود والنجاة في ظل التبعات السلبية المصاحبة لتلك الأزمات (e.g. Arthur, et al., 2015; Lisboa & Kacharava, 2018; Moscarriello, et al., 2020)، أو لتخفيض الأرباح المفصح عنها تجنباً للتعرض لتكاليف سياسية باهظة حال تحقيقها عوائد غير عادية وانتفاعها من تبعات الأزمة (e.g. Hsiao, et al., 2016)، أو بهدف تسهيل الحصول على حزم الدعم والتحفيز الحكومية التي تقدمها بعض الدول لمنشآت الأعمال خلال فترات الأزمات (e.g. Hope & Wang, 2018; Ozili & Arun, 2022)، أو بهدف التعجيل بنشر الأخبار السيئة خلال فترة الأزمة، لتوفير الأخبار الجيدة حول معدلات الربحية المتوقعة للفترات المستقبلية (e.g. Bugshan, et al., 2020; Kjaerland, et al., 2021).

تأسيساً على ما تقدم، فإن الباحث يتفق مع الاتجاه الذي تبنته غالبية الدراسات السابقة عند وصفها لممارسات إدارة الأرباح والدوافع المحتملة لتبني هذا السلوك الإداري، على أن الدافع الانتهازي هو الذي عادة ما يحرك إدارات منشآت الأعمال لممارسة التأثير المتعمد على معلومات الربح المفصح عنها في التقارير المالية، وذلك بهدف تحقيق أغراض محددة قد لا تتحقق حال الإفصاح بشفافية كاملة عن مؤشرات الأداء الحقيقي لمنشآت الأعمال، وليس بدافع تعزيز القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية أو تعزيز قدرتها التنبؤية كما يزعم البعض، خاصة حينما يتعلق الأمر بتبني هذا السلوك الإداري من جانب منشآت الأعمال في ظل الاقتصادات الناشئة، والتي تعاني من ضعف خصائص حوكمة الشركات المطبقة بها لدعم حقوق المستثمرين والأطراف أصحاب المصالح، وضعف الآليات التنفيذية الرادعة لمحاسبة ومساءلة ممارسي تلك السلوكيات الانتهازية، مقارنة بما هو عليه الحال في الاقتصادات المتقدمة.

٢-٢ النظريات المفسرة لممارسات إدارة الأرباح:

تعددت النظريات التي اعتمد عليها الباحثون خلال الدراسات السابقة لتفسير دوافع إدارات منشآت الأعمال لانتهاج ممارسات إدارة الأرباح، وتباينت التفسيرات المنطقية التي قدمتها تلك الأطر النظرية لممارسات إدارة الأرباح، استناداً إلى اتجاه التأثير المتعمد الذي تحاول إدارات منشآت الأعمال ممارسته على رقم الربح المفصح عنه في التقارير المالية. هذا، وقد كانت أكثر هذه النظريات شيوعاً في الفكر المحاسبي: النظرية المؤسسية Institutional theory ونظرية الإشارة Signaling theory ونظرية الوكالة Agency theory، إضافة إلى فرض التكاليف السياسية Political cost hypothesis وفرض تنظيف القوائم المالية Big bath hypothesis.

فمن المنظور المؤسسي Institutional perspective، تعتبر بيئة الأعمال المحيطة بمنشآت الأعمال، عنصراً مؤسسياً هاماً، يساهم في فرض تأثيرات جوهرية طويلة الأمد على الممارسات التنظيمية لمنشآت الأعمال. وتأسيساً على هذا الافتراض، فقد تنشأ مجموعة من الممارسات والاستراتيجيات التنظيمية كنوع من أنواع التواصل ومحاولة التكيف الاجتماعي مع المتغيرات السائدة في بيئة الأعمال (Campbell, 2007).

في ضوء ما سبق، فقد استخدم بعض الباحثين النظرية المؤسسية لتفسير السلوكيات التنظيمية المختلفة التي قد تنتهجها إدارة المنشأة، استجابة للمتغيرات أو الأزمات التي قد تعصف ببيئة الأعمال، وعلى رأسها ممارسات إدارة الأرباح التي قد تلجأ إليها إدارة المنشأة

إلى تبنيها للتكيف مع حالة عدم التأكد المرتفعة المحيطة بالبيئة التشغيلية الخاصة بالمنشأة، بفعل الأزمات التي قد تعصف ببيئة الأعمال (e.g. Chen, et al., 2022; Lassoued & Khanchel, 2021).

وفي سياق نظرية الإشارة، فقد قدم الباحثون تفسيرين متناقضين لتفسير طبيعة دوافع إدارات منشآت الأعمال لتبني ممارسات إدارة الأرباح، وما إذا كانت تلك الدوافع تحركها أغراض انتهازية أم أغراض نفعية.

فعلى الجانب الأول، فقد أشار بعض الباحثين إلى أن إدارات منشآت الأعمال قد تلجأ إلى انتهاج ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تضخيم الدخل، في محاولة منها لإرسال إشارات للمستثمرين وباقي الأطراف الأخرى أصحاب المصالح عن مدى جودة مؤشرات أدائها المفصح عنها في التقارير المالية – على خلاف الواقع الحقيقي – وذلك رغبة منها في الحفاظ على أو استعادة ثقة أولئك الأطراف، أو رغبتها في تخفيض احتمالات تعرضها لانتهاك الاتفاقيات التعاقدية المبرمة مع المقرضين، أو لإرسال إشارة للأطراف أصحاب المصالح مفادها أن مؤشرات الأداء الخاصة بالمنشأة، ليست بدرجة السوء التي تعاني منه نظراً، وذلك بهدف توفير أقصى حماية ممكنة لأسعار أسهمها من الانهيار (e.g. DeFond & Jambalvo, 1994; Arthur, et al., 2015; Lisboa & Kacharava, 2018).

وعلى الجانب الآخر، فقد أشار بعض الباحثين إلى احتمالية لجوء إدارات منشآت الأعمال إلى انتهاج ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تعظيم أو تدنية الدخل بدافع نفعي، وذلك عبر استخدام استراتيجية تمهيد الدخل لعلاج المشاكل المعلوماتية المحيطة بالمنشأة، وتخفيض حالة عدم التماثل المحيطة بها، عبر السماح بتدفق مزيد من المعلومات الخاصة عن الآفاق المستقبلية المتعلقة بمعدلات الربحية والتدفقات النقدية، مما من شأنه أن يزيد من قيمة المحتوى المعلوماتي لمعلومات الربح المفصح عنها في ظل انتهاج تلك الممارسات (e.g. Ben rejab, et al., 2013; Lakhali & Dedaj, 2020; Oskouei & Sureshjani, 2021).

في سياق آخر، فقد استخدم بعض الباحثين نظرية الوكالة لتفسير دوافع منشآت الأعمال لتبني ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تضخيم الدخل المفصح عنه في القوائم المالية. حيث أشار بعض الباحثين في هذا السياق إلى أنه بسبب نشأة حالة من تعارض المصالح المحتمل بين الإدارة والمساهمين، فقد تنشأ دوافع انتهازية لدى إدارات منشآت الأعمال – خاصة تلك التي تعاني من ارتفاع خطر التهديدات الأخلاقية – إلى التأثير المتعمد على معلومات الربح المفصح عنه، وإظهارها بصورة أفضل مما هو عليه الحال في الواقع الحقيقي، حماية لمصالحهم الخاصة – إما خوفاً من تهديدات العزل من مناصبهم، أو انخفاض أو الحرمان من المزايا المادية المرتبطة بمؤشرات الربحية المحققة، أو رغبة منهم في إظهار مدى جودة أدائهم الإداري من منظور اعتبارات السمعة – (e.g. Lisboa & Kacharava, 2018; Lassoued & Khanchel, 2021; Lassoued, 2021).

ومن منظور فرض التكاليف السياسية، فقد أشار Watts & Zimmerman (1986) إلى أن إدارات منشآت الأعمال متى ما استشعرت ارتفاع احتمالات تعرضها للفحص والرقابة من جانب الجهات الرقابية أو التنظيمية، فإنها قد تنتهج خيارات محاسبية معينة، تجنبها الوقوع ضمن دائرة الفحص والرقابة التي قد تكبدها تكاليف سياسية باهظة. في هذا السياق، استخدم بعض الباحثين فرض التكاليف السياسية لتفسير دوافع منشآت الأعمال إلى انتهاج ممارسات إدارة الأرباح عقب وقوع الأزمات. حيث أشار بعض الباحثين إلى أن إدارات منشآت الأعمال قد تلجأ خلال فترات الرواج التي يصاحبها تحقيق عوائد غير عادية، إلى انتهاج ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تخفيض الدخل المفصح عنه، تجنباً للوقوع ضمن دائرة الفحص والرقابة التي قد تجعلها عرضة لتجنب تكاليف سياسية وتنظيمية مرتفعة (e.g. Hsiao, et al., 2016; Lassoued & Khanchel, 2021).

في ذات السياق، واتساقاً مع فرض التكاليف السياسية، فإن الباحث يتوقع أن تنتهج إدارات منشآت الأعمال خياراً محاسبياً آخر، تجنباً لاتساع دائرة الفحص والرقابة التي قد تفرض عليها خلال فترات الأزمات. إذ يتوقع الباحث أن تلجأ إدارات منشآت الأعمال التي حققت عوائد غير عادية خلال فترات الأزمات، إلى تخفيض ممارسات إدارة الأرباح التي تنتهجها عقب وقوع الأزمات، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوعها، خاصة تلك الممارسات التي تعتمد على استخدام مدخل الاستحقاقات – والذي يمكن اكتشافه بصورة أكثر سهولة مقارنة بالمدخل الحقيقي لإدارة الأرباح – خوفاً من اتساع دائرة الفحص والرقابة المفروضة عليها من قبل الجهات الإشرافية والرقابية، إذا ما تم اكتشاف توسعها في انتهاج تلك الممارسات، بهدف التأثير المتعمد على معلومات الربح المفصح عنها.

أخيراً، فقد استخدم بعض الباحثين فرض تنظيف القوائم المالية لتفسير سبب لجوء إدارات منشآت الأعمال إلى انتهاج ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تخفيض الدخل المفصح عنه في التقارير المالية، في ظل الفترات التي تعاني منشآت الأعمال خلالها من أداء متدهور مصاحب لوقوع بعض الأزمات التي تعصف بالاقتصاد الكلي *Macroeconomic crisis*، وذلك رغبة منها إما في تعظيم الاستفادة من حزم الدعم والتحفيز التي تقدمها بعض الحكومات لمساعدة منشآت الأعمال على الصمود في مواجهة تبعات تلك الأزمات، أو رغبة منها في تعظيم الاستفادة من الانطباع السائد خلال فترات الأزمات، والذي يكون متسامحاً مع تدهور مؤشرات أداء منشآت الأعمال، بما قد يدفع إدارات منشآت الأعمال إلى تعجيل الاعتراف بأكبر قدر ممكن من الأخبار السيئة المرتبطة بمؤشرات ربحيتها وأدائها التشغيلي خلال فترة الأزمة، أملاً في ادخار الأخبار الجيدة للفترات المستقبلية (e.g. Hope & Wang, 2018; Kustono, et al., 2021; Ozili, 2021; Ozili & Arun, 2022).

يتضح من خلال العرض السابق، تباين المبررات المنطقية التي ساققتها الأطر النظرية لتفسير ممارسات إدارة الأرباح والدوافع الكامنة وراء انتهاجها، في ضوء طبيعة تلك الممارسات، وما إذا كانت إدارات منشآت الأعمال تستهدف خلالها تخفيض أو تضخيم الدخل المفصح عنه في التقارير المالية. كما يتبين من خلال العرض السابق أن الأطر النظرية الأكثر ملاءمة في تفسير ممارسات

إدارة الأرباح التي تنتهجها إدارات منشآت الأعمال استجابة لظروف استثنائية خارجة عن إرادتها – كالأزمات التي تعصف بالاقتصاد الكلي بشكل عام – تتمثل في النظرية المؤسسية ونظريتي الإشارة والوكالة وفرض تنظيف القوائم المالية.

أما فرض التكاليف السياسية، فيُتوقع أن يكون أكثر قدرة على تقديم تفسيرات منطقية لسلوك إدارة الأرباح في ظل الأزمات التي تؤثر على قطاعات صناعية محددة، كما كان عليه الحال في ظل أزمات تذبذب أسعار مصادر الطاقة التي عصفت بقطاع إنتاج وتوليد مصادر الطاقة، وكما يتوقع أن يكون عليه الحال في ظل بعض الأزمات ذات الطبيعة الصحية التي انتشرت مؤخراً، كجائحة كورونا-١٩.

٣-٢ التأثيرات المحتملة لجائحة كورونا-١٩ على ممارسات إدارة الأرباح:

تعد جائحة كورونا-١٩ التي انتشرت مؤخراً بحلول ديسمبر من عام ٢٠١٩، هي الجائحة الأكثر تأثيراً على المستوى العالمي على الصعيد الصحي والاقتصادي والاجتماعي (Avishai, 2020). ولقد فرضت جائحة كورونا-١٩ وما صاحبها من ركود اقتصادي عالمي، تحديات بالغة على بيئات الأعمال المختلفة، فإضافة لتهديدات بالغة حول مدى قدرة العديد من منشآت الأعمال على البقاء والاستمرار والصمود في مواجهة تبعات تلك الجائحة (Barka & Hamza, 2020).

وبفعل عمليات الإغلاق التي صاحبت جائحة كورونا-١٩، فقد لحقت بأسواق المال ومؤشرات الأداء المالي والتشغيلي لمنشآت الأعمال ببيئات الأعمال المختلفة حول العالم آثار عكسية بالغة الخطورة (Estrada, et al., 2020; Zhang, et al., 2020). كما أن السلوك الإداري لمنشآت الأعمال قد تعرض لتغيرات ملحوظة بفعل تبعات تلك الجائحة. فنتيجة لتدهور بيئة الأعمال عقب انتشار الجائحة، فقد فرضت ضغوطات كبيرة على إدارات منشآت الأعمال لمحاولة تدارك تبعات الجائحة، وطمأنة الأطراف أصحاب المصالح إلى مدى الصلابة التي تتمتع بها منشآت الأعمال في مواجهة الآثار السلبية المصاحبة لها، بما قد يدفعها إلى ممارسة التأثير المتعمد على المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية، رغبة منها في تحسين صورة أداء منشآت الأعمال تحقيقاً لتلك الغاية (Ali, et al., 2022; Liu & Sun, 2022).

في هذا السياق، تباينت توقعات الباحثين حول اتجاهات تأثير جائحة كورونا-١٩ على ممارسات إدارة الأرباح التي انتهجتها إدارات منشآت الأعمال عقب وقوع الجائحة. فعلى الجانب الأول – واتساقاً مع النظرية المؤسسية ونظريتي الإشارة والوكالة – فقد توقع بعض الباحثين وقدموا أدلة تطبيقية تفيد بارتفاع ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تضخيم الدخل عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة (e.g. Xiao & Xi, 2021; Yan, et al., 2022; Aljughaiman, et al., 2023; Taylor, et al., 2023).

وقد قدم الباحثون خلال الدراسات السابقة تفسيرات متعددة لتأثير تبعات الجائحة على ممارسات إدارة الأرباح في هذا الاتجاه. حيث عزى بعض الباحثين النتيجة السابقة إلى الانعكاسات السلبية الحادة التي عصفت بمؤشرات الأداء المالي والتشغيلي لمنشآت الأعمال بفعل الجائحة، وهو ما جعل إدارات منشآت الأعمال خلال تلك الفترة في أمس الحاجة إلى الحصول على التمويل اللازم لممارسة أنشطتها ومحاولة التعافي من تبعات الجائحة، غير أن تحقيق تلك الغاية في ظل الإفصاح الكامل عن كافة جوانب الأداء الحقيقي لمنشآت الأعمال خلال تلك الفترة، يصبح أمراً صعب المنال. ولعل ما سبق، قد دفع منشآت الأعمال إلى محاولة تحسين صورة أدائها المالي والتشغيلي – واتساقاً مع النظرية المؤسسية ونظرية الإشارة – وذلك عبر إرسال إشارات لطمأنة المستثمرين وباقي الأطراف الأخرى أصحاب المصالح، بهدف تسهيل حصولها على القدر الذي تحتاج إليه من التمويل اللازم (Xiao & Xi, 2021; Aljughaiman, et al., 2023).

كما برر بعض الباحثين النتيجة السابقة من منظور آخر، ألا وهو تدهور مستوى الرقابة والمتابعة المفروضة من جانب الأطراف الخارجية أصحاب المصالح عقب جائحة كورونا-١٩، بسبب صرامة الإجراءات الاحترازية التي طبقتها العديد من الحكومات في محاولة منها للسيطرة على انتشار الوباء، وحالة التباعد الاجتماعي التي صاحبت تلك الجائحة، الأمر الذي شجع إدارات منشآت الأعمال على المضي قدماً في التوسع في انتهاج ممارسات إدارة الأرباح مقارنة بما كانت عليه تلك الممارسات قبل وقوع الجائحة (Yan, et al., 2022).

في ذات السياق، واتساقاً مع نظرية الوكالة، فقد برر بعض الباحثين ميل إدارات منشآت الأعمال إلى التوسع في انتهاج ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تضخيم الدخل، إلى تخوف إدارات منشآت الأعمال من خرق المتطلبات التنظيمية الصارمة المفروضة على قطاعات صناعية محددة – كالقطاع المصرفي – حال عدم تحقيقها مؤشرات الأداء المالي الملائمة، وكذلك رغبة إدارات منشآت الأعمال في بلوغ توقعات الأرباح المتوقعة لها، مقارنة بمنشآت الأعمال الأخرى (Taylor, et al., 2023).

على الجانب الآخر، فقد توقع بعض الباحثين وقدموا أدلة تطبيقية تفيد بارتفاع ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تخفيض الدخل عقب وقوع الأزمات، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوعها. وقد عزى الباحثون النتيجة السابقة – واتساقاً مع فرض تنظيف القوائم المالية – إلى ميل إدارات منشآت الأعمال عقب وقوع الأزمات إلى استغلال التدهور الحاد المصاحب للأزمة، لتعليق فشلها السابق على الأزمة الحالية، أو لرغبتها في تجميع أكبر قدر ممكن من الأخبار السيئة المرتبطة بمؤشرات الربحية المحققة خلال فترة الأزمة، استغلالاً لمبدأ التسامح الذي يسود أسواق المال مع مؤشرات الأداء المتدهور خلال فترات الأزمات، وسعيًا نحو تعزيز مؤشرات الربحية المفصح عنها مستقبلاً (e.g. Bugshan, et al., 2020; Kjaerland, et al., 2021).

في ذات السياق، فقد عزى بعض الباحثين اتجاه التأثير السابق المحتمل للأزمات على ممارسات إدارة الأرباح – من منظور نظرية الإشارة – إلى رغبة إدارات منشآت الأعمال في إرسال إشارات توضح مقدار التدهور الحاد الذي تعرضت له بفعل الأزمة، رغبة منها في تعظيم الاستفادة من حزم الدعم والتحفيز التي تقدمها بعض الحكومات لمنشآت الأعمال الأكثر تضرراً بفعل تبعات الأزمات (e.g. Hope & Wang, 2018; Kustono, et al., 2021; Ozili, 2021; Ozili & Arun, 2022).

وفي السياق ذاته، فقد عزى بعض الباحثين لجوء إدارات منشآت الأعمال إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تخفيض الدخل عقب الأزمات ذات الطبيعة الخاصة التي قد تنتفع منها قطاعات صناعية محددة دون الأخرى – وذلك اتساقاً مع فرض التكاليف السياسية – إلى رغبة إدارات تلك المنشآت في تخفيض احتمالات اتساع دائرة الفحص والرقابة المفروضة عليها، والتي قد تؤدي إلى تكبدها تكاليف سياسية باهظة (Hsiao, et al., 2017).

واتساقاً مع الاتجاه السابق، فإن الباحث يتوقع – بسبب الطبيعة المميزة لجائحة كورونا-١٩، والتي كان محورها الأساسي متمثلاً في البعد الصحي المرتبط بانتشار الوباء، علاوة على أبعاده الاقتصادية والاجتماعية – لجوء إدارات منشآت الأعمال المنتمية إلى قطاع الرعاية الصحية – المتوقع استفادته بصورة إيجابية من تبعات الجائحة – إلى خيارين بديلين حيال انتهاجها لممارسات إدارة الأرباح، من منظور فرض التكاليف السياسية. فعلى الجانب الأول، يتنبأ الباحث بأن الارتفاع غير العادي المحتمل في عوائد منشآت الأعمال المنتمية إلى هذا القطاع الصناعي، مقارنة ببقية القطاعات الصناعية الأخرى، قد يدفع إدارات منشآت الأعمال المنتمية إلى قطاع الرعاية الصحية إلى التوسع في انتهاج ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تخفيض الدخل، تجنباً للوقوع ضمن دائرة الفحص والرقابة الدقيقة التي قد تكبدها تكاليف باهظة.

وعلى الجانب الآخر، فإن الباحث لا يستبعد كذلك – من منظور فرض التكاليف السياسية – لجوء إدارات منشآت الأعمال المنتمية إلى قطاع الرعاية الصحية، إلى تخفيض ممارسات إدارة الأرباح التي تنتهجها باستخدام مدخل الاستحقاقات، عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوعها، وذلك بسبب تخوفها من توسيع نطاق ما تمارسه من تأثير متعمد على معلومات الربح المفصح عنها، خشية ارتفاع احتمالات اكتشاف تلك الممارسات، وهو ما قد يعرضها لاتساع نطاق دائرة الفحص والرقابة المفروضة عليها من جانب الجهات الإشرافية والرقابية.

واتساقاً مع التوقع السابق، فقد توقع بعض الباحثين وقدموا أدلة تطبيقية تشير إلى ميل إدارات منشآت الأعمال إلى تخفيض ممارسات إدارة الأرباح عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة. هذا، وقد برر الباحثون النتيجة السابقة بزيادة طلب الأطراف أصحاب المصالح على المعلومات المحاسبية التي تتسم بخصائص جودة مرتفعة عقب وقوع الأزمات، وكذلك ارتفاع مخاطر التعرض للدعاوى القضائية عقب وقوع الأزمات مقارنة بما كان عليه الحال قبل وقوعها، بسبب ارتفاع صرامة الإجراءات الإشرافية والرقابية المطبقة خلال فترات الأزمات لضبط الممارسات الاحتياطية، وبصفة خاصة في بيانات الأعمال التي تزداد فيها جودة وصرامة آليات الحوكمة المطبقة لحماية المستثمرين والأطراف أصحاب المصالح (e.g. Filip & Raffournier, 2014; Cimini, 2015; Ali, et al., 2022).

في هذا السياق، يتنبأ الباحث باحتمالية لجوء إدارات منشآت الأعمال في بيانات الأعمال التي تعاني من تدهور آليات الحوكمة المطبقة لحماية المستثمرين والأطراف أصحاب المصالح، إلى تخفيض مستويات إدارة الأرباح لديها عقب وقوع الجائحة – من منظور فرض تنظيف القوائم المالية – رغبة منها في إظهار أدائها المتدهور خلال فترة الأزمة، أو ذلك الذي كانت تحاول إخفاءه عن الأطراف أصحاب المصالح قبل وقوع الأزمة، لتعليق فشلها السابق على الأزمة الحالية، استغلالاً لمبدأ التسامح الذي يسود أسواق المال مع مؤشرات الأداء المتدهور خلال فترات الأزمات.

وإضافة إلى اتجاهات التأثير الثلاثة المحتملة لجائحة كورونا-١٩ على ممارسات إدارة الأرباح التي ساقها الباحثون خلال الدراسات السابقة، فإن الباحث لا يستبعد وجود اتجاه رابع محتمل، ألا وهو عدم وجود تأثير جوهري لجائحة كورونا-١٩ على ممارسات إدارة الأرباح التي تنتهجها إدارات منشآت الأعمال عقب وقوع الجائحة.

هذا، ويتوقع الباحث وجود مبررين محتملين لعدم تغير ممارسات إدارة الأرباح التي تنتهجها إدارات منشآت الأعمال عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة. فعلى الجانب الأول، قد لا تلجأ إدارات منشآت الأعمال إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح التي تنتهجها عقب وقوع الجائحة، إذا كانت ممارسات إدارة الأرباح التي انتهجتها قبل وقوع الجائحة مرتفعة في الأساس، وذلك إما بسبب تخوفها من التعرض لمخاطر التقاضي حال اكتشاف توسعها في انتهاج تلك الممارسات، أو بسبب تخوفها من التأثير السلبي المتراكم على جودة بيئة المعلومات الخاصة بها، وحالة عدم تماثل المعلومات القائمة بينها وبين الأطراف الخارجية، إذا استمرت في توسيع نطاق ما تمارسه من تأثير متعمد على معلومات الربح المفصح عنها في التقارير المالية، بما قد يجعلها عرضة في أي لحظة لمخاطر انهيار أسعار الأسهم.

وعلى الجانب الآخر، فقد لا تلجأ إدارات منشآت الأعمال إلى تخفيض ممارسات إدارة الأرباح التي تنتهجها عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة – إذا كانت مستويات إدارة الأرباح لديها قبل وقوع الجائحة مرتفعة في الأساس – رغبة منها في إظهار مدى تفوقها على قرنائها، وإرسال إشارات لطمأننة المستثمرين والأطراف أصحاب المصالح، توضح مدى قدرتها على الصمود في مواجهة التبعات السلبية للجائحة.

٣. تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض الدراسة:

١-٣ أثر جائحة كورونا-١٩ على ممارسات إدارة الأرباح:

سعيًا نحو تحليل الدوافع الكامنة وراء انتهاج ممارسات إدارة الأرباح، وتقديم تفسيرات ومبررات منطقية لوصف طبيعة هذا السلوك الإداري، فقد اختبرت بعض الدراسات السابقة العلاقة بين مجموعة من الأزمات ذات الطبيعة المتباينة، وممارسات إدارة الأرباح التي انتهجتها إدارات منشآت الأعمال استجابة لتلك الأزمات، كالأزمة المالية التي عصفت بأسواق المال الآسيوية – والتي حدثت مع مطلع يوليو عام ١٩٩٧ بتايلاند، ثم انتشرت بصورة واسعة في العديد من الدول الآسيوية كإندونيسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا والفلبين وتايوان – (e.g. Choi, et al., 2011)، والأزمة المالية العالمية – التي حدثت بفعل أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٧ – (e.g. Filip & Raffournier, 2014; Cimini, 2015; Lisboa & Kacharava, 2018)، وأزمة الدين العام التي عصفت بمجموعة من الدول الأوروبية مع مطلع عام ٢٠٠٨ (e.g. Kousenidis, et al., 2013)، وأزمة تذبذب أسعار مصادر الطاقة في قطاع إنتاج وتوليد مصادر الطاقة (e.g. Hsiao, et al., 2016; Bugshan, et al., 2020; Kjaerland, et al., 2021)، وتوصلوا إلى نتائج متعارضة.

ففي الوقت الذي وثق فيه بعض الباحثين وجود علاقة عكسية بين وقوع الأزمات وممارسات إدارة الأرباح، مُبررين العلاقة السابقة برغبة إدارات منشآت الأعمال في تعزيز جودة ومصداقية المعلومات المفصح عنها عقب وقوع الأزمات (e.g. Kousenidis, et al., 2013; Filip & Raffournier, 2014; Cimini, 2015) إيجابية بين وقوع الأزمات وممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تضخيم أو تخفيض الدخل المفصح عنه، مُبررين العلاقة السابقة إما برغبة إدارات منشآت الأعمال في إرسال إشارات لطمأنة المستثمرين والأطراف أصحاب المصالح، وتوضيح مدى قدرة منشآت الأعمال على الصمود بالرغم من التبعات السلبية لتلك الأزمات (e.g. Choi, et al., 2011; Lisboa & Kacharava, 2018)، أو برغبتها في الاستفادة من حزم الدعم التي تقدمها بعض الحكومات لمنشآت الأعمال التي تضررت بفعل وقوع الأزمات، أو بسبب الاعتقاد السائد لدى بعض إدارات منشآت الأعمال حول تقبل المستثمرين لمؤشرات الأداء المتردي خلال فترات الأزمات، واستخدامها ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تخفيض الدخل خلال فترات الأزمات، لادخار معدلات الربحية المرتفعة والأخبار السارة المرتبطة بها للفتترات المستقبلية، وذلك **اتساقاً مع فرض تنظيف القوائم المالية** (e.g. Bugshan, et al., 2020; Kjaerland, et al., 2021)، أو بسبب تخوف إدارات منشآت الأعمال من ارتفاع دائرة الفحص والرقابة المفروضة عليها من جانب الجهات الإشرافية والرقابية، بشكل قد يعرضها لتكبد تكاليف سياسية باهظة، وذلك **اتساقاً مع فرض التكاليف السياسية** (e.g. Hsiao, et al., 2016).

وعلى صعيد تحليل تبعات جائحة كورونا-١٩ على ممارسات إدارة الأرباح، فيمكن القول بأنه نظراً للحدثة النسبية التي اتصفت بها تلك الجائحة، فإن البحوث المحاسبية التي سعت إلى استخدام هذه الجائحة كوسيلة لتحليل أثر الأزمات على ممارسات إدارة الأرباح ببيانات الأعمال المختلفة على مستوى العالم لا تزال تتسم بالندرة النسبية. في هذا السياق، قدم Xiao & Xi (2021) دليلاً تطبيقياً على عينة من منشآت الأعمال المدرجة ببورصتي شنغهاي وشننتشن الصينية خلال عام ٢٠٢٠، يدعم افتراضات النظرية المؤسسية ونظريتي الإشارة والوكالة، يشير إلى ارتفاع ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تضخيم الدخل باستخدام مدخل الاستحقاقات خلال فترة وقوع الجائحة، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة.

واتساقاً مع النتيجة السابقة، فقد قدمت دراسة Yan, et al. (2022) دليلاً تطبيقياً باستخدام ذات بيئة التطبيق التي اعتمدت عليها دراسة Xiao & Xi (2021)، وذلك خلال الفترة الزمنية ما بين عامي ٢٠١٨-٢٠٢٠، يشير إلى ارتفاع ممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت عينة الدراسة عقب وقوع الجائحة مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة. وقد عزى الباحثون النتيجة السابقة إلى التبعات السلبية الحادة التي عصفت بمؤشرات الأداء المالي والتشغيلي لمنشآت الأعمال بفعل الجائحة، وهو ما جعل إدارات منشآت الأعمال خلال تلك الفترة في أمس الحاجة إلى الحصول على التمويل اللازم لممارسة أنشطتها ومحاولة التعافي من تبعات هذه الجائحة، غير أن تحقيق تلك الغاية يصبح أمراً صعباً إذا ما تم الإفصاح بشفافية كاملة عن جوانب الأداء الحقيقي لمنشآت الأعمال خلال تلك الفترة. ولعل ما سبق، قد دفع منشآت الأعمال إلى محاولة تحسين صورة أدائها المالي والتشغيلي – **وذلك اتساقاً مع نظرية الإشارة** – عبر استخدام ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تضخيم الدخل خلال تلك الحقبة الزمنية، بهدف تسهيل وصولها إلى القدر الذي تحتاج إليه من التمويل اللازم.

كما عزى الباحثون النتيجة السابقة كذلك إلى تدهور مستوى الرقابة والمتابعة المفروضة من جانب الأطراف الخارجية أصحاب المصالح، بسبب صرامة الإجراءات الاحترازية التي طبقتها الحكومة الصينية خلال فترة انتشار الوباء، وحالة التباعد الاجتماعي التي صاحبت تلك الجائحة، الأمر الذي شجع إدارات منشآت الأعمال على المضي قدماً في التوسع في انتهاج ممارسات إدارة الأرباح عقب وقوع الجائحة مقارنة بما كانت عليه سابقاً.

وبالمثل، فقد قدم Aljughaiman, et al. (2023) دليلاً تطبيقياً باستخدام عينة من منشآت الأعمال المدرجة ببورصتي شنغهاي وشننتشن الصينية خلال الفترة الزمنية ما بين عامي ٢٠١٨-٢٠٢١، يشير إلى ارتفاع ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تضخيم الدخل باستخدام مدخل الاستحقاقات لدى منشآت عينة الدراسة، عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة. وقد برر الباحثون النتيجة السابقة من منظور نظرية الإشارة، أسوة بدراسة Yan, et al. (2022)، حيث أشار الباحثون إلى ميل إدارات منشآت الأعمال إلى محاولة تحسين مؤشرات الأداء المفصح عنها عبر استخدام ممارسات إدارة الأرباح

التي تستهدف تضخيم الدخل، بهدف تسهيل الوصول إلى التمويل اللازم، عبر إرسال إشارات لطمأنة المستثمرين وبقية الأطراف الأخرى أصحاب المصالح.

على الجانب الآخر، فقد قدم بعض الباحثين أدلة تطبيقية لتفسير العلاقة المحتملة بين جائحة كورونا وممارسات إدارة الأرباح بأسواق المال المتقدمة. حيث استهدفت دراسة (Ali, et al. (2022) مثلاً، تحليل تبعات الجائحة على ممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت الأعمال بدول مجموعة G-12، وذلك على مدار الفترة الزمنية ما بين عامي ٢٠١٥-٢٠٢٠. وعلى خلاف ما توصلت إليه دراستا (Xiao & Xi (2021); Aljughaiman, et al. (2023)، فقد قدمت الدراسة دليلاً تطبيقياً يفيد بانخفاض ممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت عينة الدراسة بصورة معنوية عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة.

هذا، وقد جاءت النتيجة السابقة متسقة مع ما توصلت إليه دراسات كل من (Filip & Raffournier (2014); Cimini (2013); Kousenidis, et al. (2015)، والتي كانت قد أشارت إلى أن انخفاض ممارسات إدارة الأرباح عقب وقوع الأزمات، قد يعزى إلى زيادة طلب الأطراف أصحاب المصالح على معلومات محاسبية ذات خصائص جودة مرتفعة، وارتفاع احتمالات خطر التعرض للدعاوى القضائية عقب وقوع الأزمات، مقارنة بما كان عليه الحال قبل وقوعها، بسبب ارتفاع صرامة الإجراءات الإشرافية والرقابية لضبط الممارسات الاحتياطية، خاصة في بيانات الأعمال التي تزداد فيها جودة وصرامة الآليات الحوكمة المطبقة لحماية حقوق المستثمرين والأطراف أصحاب المصالح.

في السياق ذاته، فقد استهدفت دراسة (Taylor, et al. (2023) تحليل تبعات جائحة كورونا-١٩ على ممارسات إدارة الأرباح لدى ١٠٥ بنكٍ مدرجٍ بـ ١٥ سوقٍ ماليةٍ أوروبية، خلال الفترة الزمنية ما بين عامي ٢٠١٩-٢٠٢١. واتساقاً مع ما توصلت إليه دراسات كل من (Xiao & Xi (2021); Yan, et al. (2022); Aljughaiman, et al. (2023)، فقد وثقت نتائج الدراسة ارتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تضخيم الدخل لدى منشآت عينة الدراسة عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة. وقد عزى الباحثون النتيجة السابقة إلى تخوف إدارات البنوك من خرق المتطلبات التنظيمية الصارمة المفروضة على القطاع المصرفي حال عدم تحقيقها مؤشرات الأداء المالي الملائمة، ورغبة إدارات تلك البنوك في تحقيق توقعات الأرباح المعقودة عليها من جانب المحللين الماليين، مقارنة بغيرها من البنوك الأخرى.

ومن منظور فرض تنظيف القوائم المالية، فقد قدمت دراسة (Liu & Sun (2022) دليلاً تطبيقياً على عينة من منشآت الأعمال الأمريكية خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٧-٢٠٢٠، يشير إلى ارتفاع مستويات إدارة الأرباح التي تستهدف تخفيض الدخل المفصح عنه في القوائم المالية عقب وقوع الجائحة، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوعها. حيث أشار الباحثان إلى تدهور القيمة الملائمة لمعلومات الربح المفصح عنه عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، بسبب رغبة إدارات منشآت الأعمال في تعجيل الاعتراف بالأخبار السيئة المرتبطة بمؤشرات الربحية خلال فترة الأزمة، أملاً في ادخار الأخبار الجيدة المرتبطة بتلك المؤشرات للفترات المستقبلية.

أما فيما يتعلق باستكشاف تبعات جائحة كورونا-١٩ على ممارسات إدارة الأرباح بأسواق المال العربية، فقد كان البحث في هذا الميدان تحديداً أكثر ندرة منه في بيانات الأعمال الأخرى، إذ اقتصر البحث في هذا الميدان على ثلاث دراسات فقط - في حدود ما اطلع إليه الباحث.

فعبير استخدام منشآت الأعمال المدرجة ببورصة العراق لتداول الأوراق المالية، خلال الفترة الزمنية ما بين عامي ٢٠١٨-٢٠٢٠، فقد قدمت دراسة (Aljawaheri, et al. (2021) دليلاً تطبيقياً متسقاً مع الأدلة التي قدمتها دراسات كل من (Xiao & Xi (2023); Taylor, et al. (2023); Yan, et al. (2022); Aljughaiman, et al. (2023)، يشير إلى ارتفاع ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تضخيم الدخل عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة. وقد عزى الباحثون النتيجة السابقة إلى ميل إدارات منشآت الأعمال لتخفيف حدة التقلبات التي تعرضت لها معدلات الربحية المحققة، رغبة منها في ترك انطباع إيجابي لدى المستثمرين عن الأداء المالي لمنشآت الأعمال عقب وقوع الجائحة، وتخفيف حدة حساسية أسعار الأسهم للتأثر بالأخبار السيئة عن معدلات الربحية المحققة.

وبالتطبيق على بيئة الأعمال المصرية، فقد استهدفت دراسة النقيب (٢٠٢١) تحليل الأثر المحفز لجائحة كورونا-١٩، على العلاقة بين مخصص خسائر القروض وممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة من البنوك المصرية الخاضعة لإشراف ورقابة البنك المركزي المصري، خلال الفترة الزمنية ما بين عامي ٢٠١٨-٢٠٢٠. هذا، وقد قدمت الدراسة دليلاً تطبيقياً يفيد بانخفاض ممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت عينة الدراسة باستخدام مخصص خسائر القروض عقب جائحة كورونا-١٩، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة.

في سياق متصل، فقد استهدفت دراسة صالح ومحروس (٢٠٢٢) تحليل الدور الوسيط للفترة الإدارية وجودة المراجعة على العلاقة بين جائحة كورونا-١٩ وجودة التقارير المالية. وعبر إجراء دراسة تطبيقية على عينة من منشآت الأعمال المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة الزمنية ما بين عامي ٢٠١٨-٢٠٢١، واتساقاً مع ما توصلت إليه دراسات كل من (Xiao & Xi (2023); Taylor, et al. (2023); Aljughaiman, et al. (2022); Yan, et al. (2021); Aljawaheri, et al. (2021)، فقد قدم الباحثان دليلاً تطبيقياً يشير إلى انخفاض جودة التقارير المالية بصورة ملحوظة عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة، وذلك بسبب ارتفاع مستويات الاستحقاقات الاختيارية التي تستهدف تخفيض الدخل لدى منشآت عينة الدراسة، عقب وقوع الجائحة مقارنة بما كانت عليه قبل وقوعها.

في ضوء العرض السابق لمجموعة الدراسات التي تناولت بالتحليل أثر الأزمات التي عصفت بأسواق المال وبعض القطاعات الصناعية بصورة عامة، وجائحة كورونا-١٩ بصفة خاصة على ممارسات إدارة الأرباح التي انتهجتها إدارات منشآت الأعمال، فقد أمكن للباحث الخروج بمجموعة من الاستنتاجات الهامة، وذلك على النحو التالي:

- تنوعت الأزمات التي استخدمها الباحثون خلال الدراسات السابقة لتحليل تبعات الأزمات على ممارسات إدارة الأرباح التي تنتهجها إدارات منشآت الأعمال، وتباينت طبيعتها والانعكاسات المصاحبة لها. ففي الوقت الذي تناول فيه بعض الباحثين بالتحليل أثر الأزمات المالية كأزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٧ (e.g. Cimini, 2015; Filip & Raffournier, 2014; Lisboa & Kacharava, 2018)، وأزمة الدين العام بأسواق المال الأوروبية عام ٢٠٠٨ (Kousenidis, et al., 2013)، والأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧ (Choi, et al., 2011)، فقد تناول البعض الآخر بعض الأزمات التي عصفت بقطاع صناعي محدد ألا وهو قطاع إنتاج وتوليد مصادر الطاقة (e.g. Hsiao, et al., 2021; Bugshan, et al., 2020; Kjaerland, et al., 2016)، ومؤخراً، فقد استخدم بعض الباحثين جائحة كورونا-١٩ لتحليل تبعات الأزمات على ممارسات إدارة الأرباح (e.g. Aljawaheri, et al., 2021; Xiao & Xi, 2021; Yan, et al., 2022; Ali, et al., 2022; Liu & Sun, 2022; Taylor, et al., 2023؛ النقيب، ٢٠٢١؛ صالح، ومحروس، ٢٠٢٢).

- وعلاوة على تنوع الأزمات التي استخدمتها الدراسات السابقة لتفسير العلاقة المحتملة بين فترات الأزمات وممارسات إدارة الأرباح التي تنتهجها إدارات منشآت الأعمال، فقد تنوعت كذلك بيانات التطبيق التي وظّفها الباحثون خلال الدراسات السابقة، للوصول إلى استدلالات منطقية في هذا الصدد، ما بين بيانات الأعمال المتقدمة (كأسواق المال الأمريكية والأوروبية وبعض أسواق المال الآسيوية المتقدمة)، وبيانات الأعمال الناشئة (كأسواق المال الصينية وأسواق المال العربية).

- واستناداً إلى تباين طبيعة الأزمات، وتباين بيانات التطبيق التي اعتمد عليها الباحثون خلال الدراسات السابقة، فقد تباينت بالتبعية الاستدلالات المنطقية التي توصلت إليها الدراسات السابقة في هذا الصدد، حيث أشار بعض الباحثين إلى وجود علاقة عكسية بين وقوع الأزمات وممارسات إدارة الأرباح التي تنتهجها إدارات منشآت الأعمال، بهدف تعزيز جودة المعلومات المفصح عنها عقب وقوع الأزمات (e.g. Kousenidis, et al., 2013; Filip & Raffournier, 2014; Cimini, 2015)، في حين أشار البعض الآخر إلى وجود علاقة إيجابية بين وقوع الأزمات وممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تضخيم أو تخفيض الدخل المفصح عنه، إما بهدف طمأنة المستثمرين إلى قدرة منشآت الأعمال على مواجهة تبعات الأزمة (e.g. Choi, et al., 2011; Lisboa & Kacharava, 2018)، أو بهدف تعجيل الاعتراف بالأخبار السيئة خلال فترات الأزمات استغلالاً لمبدأ التسامح الذي يسود أسواق المال مع مؤشرات الأداء المتردي خلال تلك الفترات (e.g. Bugshan, et al., 2020; Kjaerland, et al., 2021) (e.g. Hsiao, et al., 2016).

- أما فيما يتعلق بتبعات جائحة كورونا-١٩ على ممارسات إدارة الأرباح التي انتهجتها إدارات منشآت الأعمال، فقد تباينت نتائج الدراسات السابقة في هذا الميدان، استناداً إلى تباين بيانات التطبيق، حيث قدمت غالبية الدراسات السابقة التي أجريت بالتطبيق على أسواق المال الناشئة، نتيجة مفادها ارتفاع ممارسات إدارة الأرباح التي انتهجتها إدارات منشآت الأعمال عقب وقوع الجائحة، خاصة تلك التي استهدفت تضخيم الدخل، مستخدمة نظرية الوكالة والإشارة لتفسير هذا السلوك الإداري (e.g. Aljawaheri, et al., 2021; Xiao & Xi, 2021; Yan, et al., 2022; Aljughaiman, et al., 2023).

- وعلى الجانب الآخر، فقد تباينت نتائج الدراسات السابقة التي أجريت في ذات السياق بالتطبيق على بيانات الأعمال المتقدمة، حيث قدمت بعض هذه الدراسات دليلاً يفيد بانخفاض مستويات إدارة الأرباح التي انتهجتها إدارات منشآت الأعمال عقب وقوع الجائحة، رغبة منها في تدعيم جودة ومصداقية وملاءمة معلومات الأرباح المفصح عنها (e.g. Ali, et al., 2022)، في حين قدم البعض الآخر أدلة تطبيقية تفيد بارتفاع مستويات إدارة الأرباح التي تستهدف تخفيض الدخل عقب وقوع الجائحة، من منظور فرض تنظيف القوائم المالية (e.g. Liu & Sun, 2022)، بينما قدم اتجاه ثالث أدلة تطبيقية تشير إلى تماثل سلوك إدارة الأرباح لدى منشآت الأعمال في البيانات المتقدمة مع نظيراتها في البيانات الناشئة، حيث اتجهت إدارات منشآت الأعمال في بعض بيانات الأعمال المتقدمة إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تضخيم الدخل عقب وقوع الجائحة (e.g. Taylor, et al., 2023). ولعل المبرر المحتمل لتباين النتائج السابق الإشارة إليها في هذا الصدد على الرغم من تشابه خصائص بيانات التطبيق، هو اختلاف القطاع الصناعي الذي استخدمته دراسة (Taylor, et al., 2023) عن القطاعات الصناعية التي استخدمتها دراسة (Ali, et al., 2022)، حيث استهدفت الدراسة الأولى القطاع المصرفي - والذي تنتابه مخاوف مستمرة حيال احتمالية مخالفته للاشتراطات التنظيمية الصارمة التي تفرضها الجهات المنظمة لهذا القطاع الصناعي في ظل فترات الأزمات التي تعصف بأسواق المال - في حين استهدفت الدراسة الثانية كافة القطاعات الصناعية الأخرى بخلاف القطاع المصرفي. أما فيما يتعلق بتعارض نتائج ما توصلت إليه دراستا (Ali, et al., 2022); Sun, (2022)، فقد يعزى السبب في ذلك إلى أن الدراسة الأولى استهدفت ١٢ بيئة أعمال متقدمة، بينما استهدفت الدراسة الثانية بيئة الأعمال الأمريكية فحسب.

- أخيراً، وعلى صعيد أسلوب الدراسة الذي انتهجه الباحثون خلال الدراسات السابقة لاستكشاف تبعات الأزمات المختلفة على ممارسات إدارة الأرباح، فقد اتفقت كافة الدراسات السابقة في استخدام أسلوب دراسة الحدث كأسلوب بحثي ملائم لاستيضاح الانعكاسات المحتملة للأزمات على ممارسات إدارة الأرباح، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الأزمات. غير أن الباحث قد لاحظ استخدام العديد من الدراسات السابقة مدئاً زمنياً متفاوتاً قبل وبعد وقوع الحدث، وهو ما يجعل بناء استدلالات منطقية

واضحة عن الأثر الذي حققته الأزمات على وجه التحديد على متغير النتيجة effect في مجال البحوث السببية Causal research أمراً صعباً، إذ يفضل عند استخدام هذا الأسلوب البحثي، تحديد نفس الإطار الزمني قبل وبعد وقوع الحدث، لتقديم دليل واضح يساهم في تفسير التغير الذي يطرأ على متغير النتيجة بفعل الحدث التفسيري cause موضع الدراسة، وهو ما سيسعى الباحث إلى توظيفه خلال الدراسة الحالية.

في ضوء ما سبق، يظهر جلياً ندرة ومحدودية الدراسات السابقة التي سعت إلى إلقاء الضوء على تبعات جائحة كورونا-١٩ بصفة خاصة، على مدى ميل إدارات منشآت الأعمال لتبني أو تغيير ممارسات إدارة الأرباح التي تنتهجها عقب وقوع الجائحة، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوعها، خاصة في سياق بيئة الأعمال المصرية، حيث لم تستكشف أي من الدراسات السابقة - في حدود ما اطلع عليه الباحث - هذا الميدان البحثي، فيما عدا دراسة النقيب (٢٠٢١)، والتي استهدفت قياس الأثر المحفز لجائحة كورونا-١٩ على العلاقة بين مخصص خسائر القروض وممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على القطاع المصرفي، ودراسة صالح ومحروس (٢٠٢٢)، والتي لم تستهدف بصورة مباشرة اختبار العلاقة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح، وإنما استهدفت تحليل أثر جائحة كورونا-١٩ على جودة التقارير المالية، مفاضة بجودة الاستحقاقات.

وعلاوة على الندرة النسبية التي اعترت هذا الميدان البحثي في سياق بيئة الأعمال المصرية، فقد جاءت نتائج الدراسات السابقة في هذا الميدان متعارضة وغير متسقة، ولعل ما سبق قد مثل دافعاً بحثياً، حفز الباحث لاستكشاف العلاقة سالفة الذكر بالتطبيق على بيئة الأعمال المصرية كسوق ناشئة، سعياً نحو ملء الفجوة البحثية السابقة، وتقديم دليل تطبيقي يساهم في إثراء الفكر المحاسبي في مجال تحليل أثر جائحة كورونا-١٩ على دوافع منشآت الأعمال لتبني ممارسات إدارة الأرباح، وفض التعارض القائم بين ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج في هذا الصدد.

في هذا السياق، يمكن القول بأن ميل إدارات منشآت الأعمال لانتهاج ممارسات إدارة الأرباح عقب جائحة كورونا-١٩، قد يتخذ اتجاهين متعارضين؛ فعلى الجانب الأول: يُتوقع أن تلجأ إدارات منشآت الأعمال - من منظور نظريتي الوكالة والإشارة - إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تضخيم الدخل عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، في محاولة منها لتحسين صورة الأداء المتدهور للمنشأة، وجذب المستثمرين المرتقبين، عبر إرسال إشارات لطمأننة المستثمرين والأطراف أصحاب المصالح، على مدى قدرة المنشأة على الاستمرار والصمود بالرغم من التبعات السلبية للأزمة.

وعلى الجانب الآخر، فقد تلجأ إدارات منشآت الأعمال إما إلى تخفيض مستويات إدارة الأرباح التي تنتهجها عقب وقوع جائحة كورونا-١٩ مقارنة بما كانت عليه قبل وقوعها، أو زيادة ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تخفيض الدخل، رغبة منها - من منظور فرض تنظيف القوائم المالية - في استغلال الأزمة كفرصة سانحة أمامها لتعليق فشلها السابق - الذي كانت تحاول إخفاءه عن الأطراف المختلفة أصحاب المصالح - على التبعات السلبية التي تسببت بها الأزمة الحالية، وذلك استغلالاً للاتجاهات السلوكية السائدة لدى المستثمرين في فترات الأزمات، والتي تتصف بشيوع مبدأ التسامح السوقي Market tolerance مع مؤشرات الأداء السلبية، أو رغبة منشآت الأعمال في تعجيل الاعتراف بالأخبار السيئة خلال فترات الأزمات، بهدف ادخار مؤشرات الأداء الإيجابية للفترات المستقبلية.

تأسيساً على ما تقدم، يتوقع الباحث أن تتغير ممارسات إدارة الأرباح التي تنتهجها إدارات منشآت الأعمال بصورة معنوية عقب وقوع جائحة كورونا-١٩ ببيئة الأعمال المصرية بصفاتها سوقاً ناشئة، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة. وعليه، فيمكن للباحث صياغة الفرض البحثي الأول على النحو التالي:

الفرض الأول: تغيرت ممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت الأعمال ببيئة الأعمال المصرية بصورة معنوية عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة.

٢-٣ العوامل المؤثرة على العلاقة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح:

في سياق آخر، فلقد سعى بعض الباحثين الذين اختبروا العلاقة المحتملة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح التي انتهجتها إدارات منشآت الأعمال، إلى تقديم أدلة تطبيقية توضح التأثير المحفز المحتمل لمجموعة من المتغيرات على العلاقة سالفة الذكر، والتي قد تلعب دوراً هاماً في التأثير على دوافع إدارات منشآت الأعمال لإدارة الأرباح بصورة انتهازية عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوعها.

فعلى صعيد الأثر المحفز لبعض خصائص الحوكمة المطبقة على مستوى المنشأة - كجودة المراجعة الخارجية - على العلاقة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح، فقد قدم Xiao & Xi (2021) دليلاً تطبيقياً يشير إلى ارتفاع ممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت الأعمال المدرجة بأسواق المال الصينية عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة. هذا، وقد بينت نتائج الدراسة انخفاض قوة ومعنوية العلاقة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت الأعمال التي تخضع لعمليات مراجعة من جانب مكاتب المراجعة الأربعة الكبار Big-4 كمقياس لجودة المراجعة الخارجية، مقارنة ببقية مفردات عينة الدراسة. كما قدمت الدراسة دليلاً إضافياً بخصوص الأثر المحفز لارتفاع جودة أداء المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال على العلاقة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح، إذ بينت نتائج الدراسة انخفاض قوة ومعنوية العلاقة سالفة الذكر لدى منشآت الأعمال التي تمتعت بأداء اجتماعي مرموق، مقارنة بمنشآت الأعمال التي كان أداؤها الاجتماعي متردداً.

في السياق ذاته، قدم Yan, et al. (2022) دليلاً تطبيقياً على عينة من منشآت الأعمال المدرجة ببورصتي شنغهاي وشنتشن، يفيد بارتفاع مستويات ممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت عينة الدراسة عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة. واتساقاً مع الدليل التطبيقي الذي قدمته دراسة Xiao & Xi (2021) بخصوص الأثر المحفز لجودة المراجعة الخارجية على العلاقة سالفة الذكر، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن أثر جائحة كورونا-١٩ على ممارسات إدارة الأرباح، كان أقل قوة ومعنوية لدى منشآت عينة الدراسة التي اتسمت بعمليات المراجعة الخارجية لها بمستويات جودة مرتفعة، مقارنة ببقية مفردات عينة الدراسة. كما قدمت الدراسة دليلاً إضافياً يشير إلى أن أثر جائحة كورونا-١٩ على ممارسات إدارة الأرباح بمنشآت عينة الدراسة، كان أكثر قوة ومعنوية لدى منشآت الأعمال التي تواجه فرص نمو مستقبلية محتملة، في محاولة من إدارات تلك المنشآت لاستخدام ممارسات إدارة الأرباح كوسيلة للحصول على تمويل إضافي، للاستفادة من تلك الفرص المتاحة.

من جانبها، فقد قدمت دراسة Ali, et al. (2022) دليلاً تطبيقياً على عينة من منشآت الأعمال المدرجة بأسواق المال بمجموعة G12 يشير إلى انخفاض مستويات إدارة الأرباح عقب وقوع جائحة كورونا-١٩ مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة. هذا، وقد اختبرت الدراسة الأثر المحفز لخصائص الحوكمة المطبقة على مستوى الدولة Country-level governance ممثلة في توافر جهات رقابية تستهدف حماية حقوق المستثمرين بأسواق المال على العلاقة سالفة الذكر، وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن أثر جائحة كورونا-١٩ على ممارسات إدارة الأرباح بمنشآت عينة الدراسة، كان أكثر قوة ومعنوية لدى منشآت الأعمال المنتمية لأسواق المال التي تمتعت بقوة وصرامة الآليات الرقابية المكفولة لحماية حقوق المستثمرين، مقارنة بأسواق المال الأخرى.

وبالمثل، فقد اختبر Taylor, et al. (2023) الأثر المحفز لخصائص الحوكمة المطبقة على مستوى الدولة - مقاسة بالاستقرار السياسي وفعالية القواعد التنظيمية وتوافر القوة التنفيذية الرادعة للقوانين والتشريعات المعمول بها - على العلاقة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح، بالتطبيق على عينة من البنوك المدرجة بأسواق المال الأوروبية. هذا، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الأثر الإيجابي لجائحة كورونا-١٩ على ممارسات إدارة الأرباح لدى مفردات عينة الدراسة، كان أقل قوة ومعنوية لدى البنوك المنتمية إلى بيئات أعمال تتسم بصرامة آليات الحوكمة المطبقة بها، مقارنة بباقي مفردات عينة الدراسة. كما قدمت الدراسة كذلك دليلاً إضافياً لتوضيح الأثر المحفز لخصائص حوكمة الشركات المطبقة على مستوى المنشأة Firm-level governance، ممثلة في ارتفاع جودة المراجعة الخارجية على العلاقة سالفة الذكر، وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن أثر جائحة كورونا-١٩ على ممارسات إدارة الأرباح بمفردات عينة الدراسة، كان أقل قوة ومعنوية لدى مفردات العينة التي اتسمت بعمليات المراجعة الخارجية لها بمستويات جودة مرتفعة مقارنة بباقي مفردات عينة الدراسة.

من جانبه، فقد قدم Aljughaiman, et al. (2023) دليلاً تطبيقياً يشير إلى ارتفاع ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تضخيم الدخل لدى منشآت الأعمال المدرجة ببورصتي شنغهاي وشنتشن، عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة. هذا، وقد اختبرت الدراسة الأثر المحفز لخصائص حوكمة الشركات المطبقة على مستوى المنشأة مقاسة بهيكل الملكية على العلاقة سالفة الذكر، وتوصلت إلى نتيجة مفادها انخفاض قوة ومعنوية العلاقة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت الأعمال المملوكة للدولة State-owned firms، مقارنة بمنشآت الأعمال المنتمية للقطاع الخاص Privately-owned firms. كما قدمت الدراسة دليلاً إضافياً يشير إلى ارتفاع قوة ومعنوية العلاقة السابقة، لدى منشآت عينة الدراسة التي واجهت مخاطر مرتفعة للتخلف عن السداد عقب وقوع الجائحة.

في ضوء العرض السابق لمجموعة الدراسات التي تناولت بالتحليل الأثر المحفز لمجموعة من العوامل المختلفة على طبيعة العلاقة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح التي انتهجتها إدارات منشآت الأعمال، فقد أمكن للباحث الخروج بمجموعة من الاستنتاجات الهامة، وذلك على النحو التالي:

- تباينت العوامل المحفزة التي سعت الدراسات السابقة - على ندرتها ومحدوديتها - إلى استكشاف أثرها على العلاقة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح. ففي الوقت الذي استكشف فيه بعض الباحثين الأثر المحفز لمبادئ الحوكمة المطبقة على مستوى الدولة (e.g. Ali, et al., 2022; Taylor, et al., 2023)، فقد استكشف البعض الأثر المحفز لمبادئ الحوكمة المطبقة على مستوى المنشأة مقاسة بجودة المراجعة الخارجية (e.g. Xiao & Xi, 2021) (e.g. Yan, et al., 2022; Taylor, et al., 2023)، أو بهيكل الملكية (e.g. Aljughaiman, et al., 2023)، في حين استكشف اتجاه ثالث الأثر المحفز لارتفاع حدة مخاطر التخلف عن السداد المحيطة بمنشآت الأعمال عقب وقوع الجائحة (e.g. Aljughaiman, et al., 2023)، والأثر المحفز لجودة أداء المسؤولية الاجتماعية بمنشآت الأعمال (e.g. Xiao & Xi, 2021) (e.g. Yan, et al., 2022).

- أظهرت نتائج الدراسات السابقة في هذا الميدان البحثي اتساقاً واضحاً عند اختبارها للأثر المحفز للعوامل السابقة على العلاقة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح. حيث أجمعت الدراسات السابقة في هذا الميدان على أن ارتفاع جودة وصرامة مبادئ حوكمة الشركات المطبقة على مستوى الدولة وعلى مستوى المنشأة، يساهم في التخفيف من حدة الأثر المصاحب لجائحة كورونا-١٩ على ممارسات إدارة الأرباح، ويخفف من الدوافع الانتهازية التي قد تتوافر لدى إدارات منشآت الأعمال للتوسع في ممارسة هذا السلوك الإداري. كما أظهرت نتائج الدراسات السابقة كذلك أن ارتفاع جودة ممارسات المسؤولية الاجتماعية المطبقة بمنشآت الأعمال، يساهم بدوره في تخفيض الدوافع الانتهازية التي قد تتوافر لدى إدارات منشآت الأعمال، للتوسع في ممارسة إدارة الأرباح عقب وقوع الجائحة، مقارنة بمنشآت الأعمال الأخرى التي تعاني من تدهور أدائها الاجتماعي.

– أخيراً، قدمت دراسة (Aljughaiman, et al. (2023) فرصاً بحثية واعدة في هذا الميدان البحثي لاستكشاف الأثر المحفز للمخاطر المحيطة بمنشآت الأعمال عقب وقوع الأزمات، على سلوك إدارة الأرباح الذي قد تنتهجه إدارات منشآت الأعمال. حيث بينت نتائج الدراسة ميل إدارات منشآت عينة الدراسة التي عانت من ارتفاع مخاطر التخلف عن السداد المحيطة بها عقب وقوع الجائحة، إلى التوسع في استخدام أساليب إدارة الأرباح التي تستهدف تضخيم الدخل، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة، ومقارنة منشآت الأعمال التي لم تواجه مخاطر مرتفعة للتخلف عن السداد، رغبة منها في تفادي الإخلال بالشروط التعاقدية لعقود القروض المبرمة مع مقدمي التمويل الخارجيين.

تأسيساً على ما تقدم، يظهر جلياً ندرة البحوث المحاسبية التي سعت إلى استكشاف أثر العوامل المحفزة للعلاقة المحتملة بين جائحة كورونا-١٩. وممارسات إدارة الأرباح، خاصة بيئة الأعمال المصرية، إذ لم تستكشف بعد أي دراسة سابقة هذا الميدان البحثي في سياق بيئة الأعمال المصرية – في حدود ما اطلع عليه الباحث – وهو ما مثل دافعاً بحثياً حفز الباحث لاستكشاف هذا الميدان البحثي، سعياً نحو إثراء الفكر المحاسبي في هذا الميدان، وتقديم أدلة تطبيقية إضافية لعاملين محفزين إضافيين لم تتناولهما الدراسات السابقة بعد، يتوقع أن يؤثر على اتجاه أو قوة العلاقة المحتملة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح، ألا وهما تدهور الأداء السوقي لمنشآت الأعمال عقب جائحة كورونا-١٩، وطبيعة القطاع الصناعي المنتمية إليه منشآت الأعمال من منظور فرض التكاليف السياسية.

فعلى صعيد الأثر المحفز المحتمل لتدهور الأداء السوقي لمنشآت الأعمال عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، على العلاقة بين الجائحة وممارسات إدارة الأرباح، يتوقع الباحث بإمكانية وجود أثر محفز في أحد اتجاهين متعارضين؛ **الاتجاه الأول**: يُتوقع أن يعزز تدهور الأداء السوقي للأوراق المالية لمنشآت الأعمال، من دوافع تلك المنشآت للتوسع في انتهاج ممارسات إدارة الأرباح عقب وقوع الجائحة – **وذلك اتساقاً مع نظريتي الوكالة والإشارة** – إذ يتوقع أن تلجأ إدارات منشآت الأعمال التي عانت تدهوراً في الأداء السوقي لأوراقها المالية، إلى التوسع في انتهاج ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تضخيم الدخل، مقارنة بنظيراتها التي لم تعان ذات التدهور، وذلك رغبة منها في إخفاء التبعات السلبية الحادة للجائحة، ومحاولة منها في تقديم إشارات لطمأنة المستثمرين والأطراف الفاعلة بأسواق المال، تفيد بقدرتها على الصمود في مواجهة التبعات السلبية للجائحة، ورغبة منها في استمرار تدفق التمويل الذي تحتاجه من المصادر المختلفة، ومعالجة التدهور الحاد الذي ألم بأوراقها المالية في أسواق المال عقب وقوع الجائحة.

أما **الاتجاه الثاني**: فيُتوقع أن يعزز تدهور الأداء السوقي للأوراق المالية لمنشآت الأعمال عقب وقوع الجائحة من دوافع إدارات منشآت الأعمال للتوسع في انتهاج ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تخفيض الدخل، أو تخفيض ممارسات إدارة الأرباح التي تنتهجها إدارات منشآت الأعمال عقب وقوع الجائحة – **من منظور فرض تنظيف القوائم المالية** – بهدف استغلال الاتجاهات السلوكية السائدة بين أوساط المستثمرين والأطراف الفاعلة في أسواق المال، والتي تقوم على مبدأ التسامح السوقي مع مؤشرات الأداء المتردي خلال فترات الأزمات، رغبة منها إما في إظهار ملامح الفشل الذي كانت تحاول جاهدة إخفائه عن الأطراف أصحاب المصالح في السنوات السابقة لوقوع الجائحة، وإقناع المستثمرين بأن ملامح الفشل تلك كانت بفعل الأزمة الراهنة، أو محاولة منها لتعجيل الاعتراف بأكبر قدر ممكن من الأخبار السيئة خلال الأزمة الراهنة، بهدف ادخار الأخبار الجيدة المحتملة عن مؤشرات الربحية للفتترات المستقبلية.

علاوة على ما سبق، فقد تلجأ إدارات منشآت الأعمال ذات الأداء السوقي المتردي إلى تخفيض ممارسات إدارة الأرباح عقب جائحة كورونا-١٩، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة، خوفاً من الأثر السلبي المحقق على جودة بيئة المعلومات المحيطة بها، وحالة عدم تماثل المعلومات القائمة بينها وبين الأطراف الخارجية، في حالة استمرارها في حجب الأخبار السيئة عن مؤشرات الأداء السلبية المتراكمة على مدار الفترات الزمنية السابقة لوقوع الجائحة، بما قد يؤدي إلى الوصول إلى مرحلة لا يمكن معها الاستمرار في حجب تلك الأخبار، وتسربها المفاجئ في أي لحظة للسوق المالية، مما من شأنه أن يعرضها لمخاطر انهيار أسعار الأسهم **Stock prices crash risk**.

تأسيساً على ما تقدم، يتوقع الباحث أن تتغير ممارسات إدارة الأرباح التي تنتهجها إدارات منشآت الأعمال التي عانت تدهوراً في الأداء السوقي لأوراقها المالية، عقب وقوع جائحة كورونا-١٩ ببيئة الأعمال المصرية بصفتها سوقاً ناشئة، مقارنة بما كانت عليه تلك الممارسات قبل وقوع الجائحة، ومقارنة بالتغير المحتمل في ممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت الأعمال التي لم تعان ذات التدهور في الأداء السوقي لأوراقها المالية. وعليه، فيمكن للباحث صياغة **الفرض البحثي الثاني على النحو التالي**:

الفرض الثاني: تغيرت ممارسات إدارة الأرباح بصورة معنوية لدى منشآت الأعمال التي عانت من تدهور أدائها السوقي ببيئة الأعمال المصرية عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة، ومقارنة بالتغير الذي طرأ على ممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت الأعمال التي لم تعان ذات التدهور.

في سياق آخر – **واتساقاً مع فرض التكاليف السياسية** – يُتوقع أن تلجأ إدارات منشآت الأعمال المنتمية إلى قطاعات صناعية محددة، والتي انتفعت دون غيرها من تبعات أزمة محددة، إلى تغيير ممارسات إدارة الأرباح التي تنتهجها عقب وقوع الأزمات، إما عبر التوسع في انتهاج ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تخفيض الدخل، أو تخفيض ممارسات إدارة الأرباح التي تنتهجها باستخدام مدخل الاستحقاقات، خوفاً من ارتفاع احتمالات وقوعها ضمن دائرة الفحص والرقابة الدقيقة التي قد تكبدها تكاليف سياسية مرتفعة.

في ضوء ما سبق، ونظراً للطبيعة الصحية التي اتسمت بها جائحة كورونا-١٩ - عطفاً على تبعاتها الاقتصادية والاجتماعية السلبية - فقد توقع الباحث أن يكون قطاع الرعاية الصحية أبرز القطاعات الصناعية المنتفعة من تبعات الجائحة، كما حدث بالتحديد في قطاع إنتاج وتوليد مصادر الطاقة، عقب أزمة التضخم الشديد في أسعار البترول والغاز الطبيعي تزامناً مع ثورات الربيع العربي، والذي ساهم في تحقيق منشآت الأعمال المنتمية إلى هذا القطاع الصناعي لعوائد غير عادية بفعل الأزمة. في ضوء ما سبق، فقد تلجأ إدارات منشآت الأعمال المنتمية إلى هذا القطاع إما إلى التوسع في انتهاز ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تخفيض الدخل عقب وقوع الجائحة، مقارنة بمنشآت الأعمال المنتمية إلى القطاعات الصناعية الأخرى، رغبة منها في إخفاء العوائد غير العادية المحققة بفعل الجائحة، أو تخفيض ممارسات إدارة الأرباح التي تنتهجها باستخدام مدخل الاستحقاقات - والتي يمكن اكتشافها بصورة أكثر سهولة مقارنة بممارسات إدارة الأرباح باستخدام المدخل الحقيقي - تجنباً للوقوع ضمن دائرة الفحص والرقابة الدقيقة التي قد تكبدها تكاليف سياسية باهظة.

تأسيساً على ما تقدم، يتوقع الباحث أن تتغير ممارسات إدارة الأرباح التي انتهجتها إدارات منشآت الأعمال المنتمية إلى قطاع الرعاية الصحية بصورة معنوية عقب وقوع جائحة كورونا-١٩ ببيئة الأعمال المصرية، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة، ومقارنة بالتغير الذي طرأ على ممارسات إدارة الأرباح التي انتهجتها إدارات منشآت الأعمال المنتمية لبقية القطاعات الصناعية الأخرى. وعليه، فيمكن للباحث صياغة الفرض البحثي الثالث على النحو التالي:

الفرض الثالث: تغيرت ممارسات إدارة الأرباح بصورة معنوية لدى منشآت الأعمال المنتمية إلى قطاع الرعاية الصحية ببيئة الأعمال المصرية عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة، ومقارنة بالتغير الذي طرأ على ممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت الأعمال المنتمية للقطاعات الصناعية الأخرى.

٤. منهج الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة، وسعيًا نحو الإجابة على تساؤلاتها البحثية، فقد استند منهج الدراسة إلى محورين رئيسيين؛ **المحور الأول: الدراسة النظرية:** والذي أجرى الباحث خلاله مسحاً وتحليلاً نقدياً لأبرز ما أوردته الدراسات السابقة في مجال انعكاسات الأزمات على ممارسات إدارة الأرباح، والعوامل التي قد تؤثر على قوة أو اتجاه العلاقة بين تبعات الأزمات وممارسات إدارة الأرباح. وقد خلص الباحث من خلال هذا المحور إلى الوقوف على الفجوات البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى ملئها، واشتقاق فروض الدراسة التي يسعى الباحث إلى اختبارها مدى صحتها. **المحور الثاني: الدراسة التطبيقية:** والذي أجرى الباحث خلاله بإجراء دراسة تطبيقية مستخدماً أسلوب دراسة الحدث، على عينة من منشآت الأعمال المدرجة بمؤشر EGX-100، سعيًا نحو التثبت من مدى صحة فروض الدراسة، وتقديم أدلة عملية تسهم في إثراء الأدب المحاسبي في مجال انعكاسات جائحة كورونا-١٩ على ممارسات إدارة الأرباح. وسيستعرض الباحث خلال هذا الجزء من الدراسة الجوانب الرئيسية للدراسة التطبيقية.

٤-١ مجتمع وعينة الدراسة ومصادر الحصول على البيانات:

استهدف الباحث خلال الدراسة الحالية قياس انعكاسات جائحة كورونا-١٩ على ممارسات إدارة الأرباح التي تنتهجها إدارات منشآت الأعمال، بالتطبيق على منشآت الأعمال المدرجة بالبورصة المصرية. وقد وقع اختيار الباحث على عينة من منشآت الأعمال المدرجة بمؤشر البورصة المصرية EGX-100، والذي يعد من أقدم مؤشرات البورصة المصرية وأكثرها تمتعاً بالنشاط والسيولة، لتكون ممثلة لمجتمع الدراسة تمثيلاً جيداً.

هذا، وقد شمل المدى الزمني للدراسة الحالية أربع سنوات، ما بين عامي ٢٠١٨-٢٠٢١. وقد وقع اختيار الباحث على هذا المدى الزمني للدراسة بالتحديد، بسبب المدى الزمني المصاحب لوقوع جائحة كورونا-١٩، حيث استهدف الباحث قياس ممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت عينة الدراسة على مدى زمني متماثل، يقدر بسنتين قبل وقوع الأزمة (٢٠١٨-٢٠١٩)، وسنتين عقب وقوع الجائحة (٢٠٢٠-٢٠٢١). هذا، وقد تجنب الباحث توسيع النطاق الزمني لثلاث سنوات قبل وبعد وقوع الجائحة، نظراً للتغيرات السلبية الحادة التي عصفت ببيئات الأعمال حول العالم عام ٢٠٢٢، بسبب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية مع مطلع مارس عام ٢٠٢٢، وكذلك بسبب التبعات الاقتصادية الحادة المصاحبة لانخفاض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية بسبب تبعات تلك الحرب، وهو ما قد يجعل بناء استدلالات منطقية حول تأثير جائحة كورونا-١٩ على ممارسات إدارة الأرباح - حال تضمين عام ٢٠٢٢ ضمن المدى الزمني للدراسة - أمراً صعباً، وقد يؤدي إلى الخروج باستنتاجات غير دقيقة.

هذا، وقد قدرت العينة المبدئية للدراسة الحالية بـ ٤٠٠ مشاهدة سنوية لـ ١٠٠ منشأة أعمال، وعقب استبعاد منشآت الأعمال المنتمية إلى قطاع البنوك والمؤسسات المالية من العينة المبدئية للدراسة، لما لها من طبيعة تميز نشاطها ومتطلبات الإفصاح فيها، عن منشآت الأعمال المنتمية إلى بقية القطاعات الصناعية الأخرى، واستبعاد منشآت الأعمال التي تم شطب قيدها وإيقاف التداول على أسهمها خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، واستبعاد منشآت الأعمال التي لم يتوافر عنها البيانات اللازمة لتقدير المتغيرات خلال المدى الزمني للدراسة، فقد بلغت العينة النهائية للدراسة ٢٤٠ مشاهدة سنوية لـ ٦٠ منشأة أعمال، خلال الفترة الزمنية ما بين عامي ٢٠١٨-٢٠٢١.

وفيما يتعلق بالقطاعات الصناعية التي تمثلها منشآت عينة الدراسة، فقد شملت العينة النهائية ستة قطاعات صناعية. هذا، ويوضح الشكل رقم (١) التالي توزيع مفردات العينة النهائية على القطاعات الصناعية المختلفة:



الشكل رقم (1): توصيف مفردات عينة الدراسة النهائية وفقاً لطبيعة القطاع المنتمية إليه

هذا، وقد اعتمد الباحث في جمع البيانات اللازمة لتقدير متغيرات الدراسة، على البيانات المنشورة من واقع التقارير المالية لمنشآت عينة الدراسة، والتي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات مباشر مصر ومن المواقع الإلكترونية لمنشآت عينة الدراسة. كما تم جمع البيانات السوقية الخاصة بعوائد وأسعار الأسهم وأحجام التداول عليها، من واقع البيانات التي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات مباشر مصر، وقاعدة بيانات Investing.

٢-٤ متغيرات الدراسة والمقاييس المستخدمة لقياس المتغيرات:

شملت نماذج اختبار فروض الدراسة أربعة متغيرات رئيسية، ألا وهي متغير إدارة الأرباح (المتغير التابع لنماذج الدراسة الثلاثة)، ومتغير جائحة كورونا-١٩ (المتغير المستقل لنماذج الدراسة الثلاثة)، ومتغير الأداء السوقي المتدهور لمنشآت عينة الدراسة (المتغير المحفز بالنموذج الثاني للدراسة)، وطبيعة القطاع الصناعي المنتمية إليه منشآت الأعمال (المتغير المحفز بالنموذج الثالث للدراسة). كما تم فرض قدر ملائم من التحكم والرقابة على مجموعة من المتغيرات الرقابية التي قد تؤثر على ممارسات إدارات الأرباح لدى منشآت عينة الدراسة، بخلاف المتغير المستقل التفسيري. وفيما يلي عرض للمقاييس التي اعتمدها الباحث لتقدير متغيرات الدراسة:

١-٢-٤ ممارسات إدارة الأرباح EM (المتغير التابع):

سعى الباحث خلال الدراسة الحالية إلى قياس ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف التأثير المتعمد على رقم الدخل المفصح عنه في التقارير المالية، باستخدام مدخل الاستحقاقات. وسعيًا نحو تقدير ممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت عينة الدراسة باستخدام مدخل الاستحقاقات، فقد استخدم الباحث نموذج جونز المعدل (1991) Modified Jones Model (Dechow, et al., 1995)، حيث اتفقت غالبية الدراسات السابقة على ارتفاع القدرة التفسيرية لهذا النموذج على تقدير ممارسات إدارة الأرباح الاستحقاقية (e.g. Amawi & Nassar, 2021; Ali, et al., 2022; Yan, et al., 2022; Aljughaiman, et al., 2023).

في ظل هذا النموذج، يتم تقدير الاستحقاقات الاختيارية للمنشأة **Discretionary accruals** (كمقياس لممارسات إدارة الأرباح) وفقاً للخطوات التالية:

أ. تقدير الاستحقاقات الإجمالية **Total accruals** من خلال المعادلة التالية:

$$TACC_{it} = NI_{it} - CFO_{it}$$

حيث أن:

$$TACC_{it} = \text{الاستحقاقات الإجمالية للمنشأة } (i) \text{ خلال السنة } (t).$$

$$NI_{it} = \text{صافي الربح للمنشأة } (i) \text{ خلال السنة } (t).$$

$$CFO_{it} = \text{التدفقات النقدية التشغيلية للمنشأة } (i) \text{ خلال السنة } (t).$$

ب. تقدير معلمات النموذج التي سيتم الاعتماد عليها لتقدير الاستحقاقات غير الاختيارية **Non-discretionary accruals**، وذلك من خلال معادلة الانحدار الخطي التالية:

$$\beta_3 PPE_{it}/A_{it-1} + \varepsilon_{it} + TACC_{it}/A_{it-1} = \beta_1 (1/A_{it-1}) + \beta_2 (\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/A_{it-1}$$

حيث أن:

$$TACC_{it} = \text{الاستحقاقات الإجمالية للمنشأة } (i) \text{ خلال السنة } (t).$$

$$\Delta REV_{it} = \text{التغير في إيرادات المنشأة } (i) \text{ خلال السنة } (t).$$

$$\Delta REC_{it} = \text{التغير في أرصدة المدينين للمنشأة } (i) \text{ خلال السنة } (t).$$

$$PPE_{it} = \text{الأصول الثابتة للمنشأة } (i) \text{ خلال السنة } (t).$$

$$A_{it-1} = \text{إجمالي أصول المنشأة } (i) \text{ خلال السنة } (t-1).$$

$$\varepsilon_{it} = \text{الخطأ العشوائي.}$$

ج. استخدام معلمات نموذج الانحدار السابق لتقدير الاستحقاقات غير الاختيارية $NDACC_{it}$ لكل مفردة من مفردات عينة الدراسة على حدة، وذلك من خلال معادلة الانحدار الخطي التالية:

$$NDACC_{it} = \beta_1 (1/A_{it-1}) + \beta_2 (\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) + \beta_3 PPE_{it}$$

د. تقدير الاستحقاقات الاختيارية ($DACC_{it}$) لكل مفردة من مفردات عينة الدراسة، محسوبة بالفرق المطلق بين الاستحقاقات الإجمالية ($TACC_{it}$) والاستحقاقات غير الاختيارية ($NDACC_{it}$)، وذلك من خلال المعادلة الآتية:

$$DACC_{it} = TACC_{it} - NDACC_{it}$$

٢-٢-٤ جائحة كورونا-١٩ Covid-19 (المتغير المستقل):

استخدم الباحث متغيراً وهمياً Dummy variable لتقدير متغير جائحة كورونا-١٩، وذلك اتساقاً مع (Lassoued & Khanchel, 2021; Ali, et al., 2022; Taylor, et al., 2023). حيث يتخذ هذا المتغير أحد قيمتين: حيث = ١ (للفترات الزمنية أثناء وعقب وقوع الجائحة ٢٠٢٠-٢٠٢١)؛ = ٠ (للفترات الزمنية قبل وقوع الجائحة ٢٠١٨-٢٠١٩)، وذلك لتمييز الأثر الذي حققته الجائحة على ممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت الأعمال أثناء وعقب وقوع الجائحة، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة.

٣-٢-٤ الأداء السوقي المتدهور DET-MPER (المتغير المحفز الأول):

استخدم الباحث متغيراً وهمياً Dummy variable لتقدير متغير تدهور الأداء السوقي لمفردات عينة الدراسة، والذي يتخذ أحد قيمتين: حيث = ١ (لمفردات عينة الدراسة التي كان أداءها السوقي عقب وقوع جائحة كورونا-١٩ أقل من المتوسط)؛ = ٠ (لمفردات عينة الدراسة التي كان أداءها السوقي عقب وقوع جائحة كورونا-١٩ أعلى من المتوسط). هذا، وقد تم تقدير الأداء السوقي لمنشآت الأعمال بمقياسين: الأول: مؤشر Tobin Q اتساقاً مع (e.g. Bose, et al., 2017; Kim, et al., 2018)، وذلك خلال الاختيار الأساسي للدراسة. أما الثاني: فهو حجم التداول على الأوراق المالية لمنشآت الأعمال، اتساقاً مع (e.g. Chung, et al., 2012; Karmani & Ajina, 2012)، وذلك خلال اختبارات تحليل الحساسية.

٤-٢-٤ طبيعة القطاع الصناعي المنتمية إليه منشآت الأعمال Sector (المتغير المحفز الثاني):

اتساقاً مع فرض التكاليف السياسية، فقد تنبأ الباحث - بسبب طبيعة جائحة كورونا-١٩ التي غلب عليها البعد الصحي المرتبط بانتشار الوباء - بأن يكون قطاع الرعاية الصحية أكثر القطاعات الصناعية استفادة من تبعات الجائحة، وتحققاً لعوائد إيجابية غير عادية. وسعيًا نحو اختبار مدى ملاءمة فرض التكاليف السياسية لتفسير التغير المحتمل الذي قد يطرأ على ممارسات إدارة الأرباح لدى قطاع الرعاية الصحية مقارنة ببقية القطاعات الصناعية الأخرى، فقد استخدم الباحث متغيراً وهمياً Dummy variable لتقدير متغير القطاع الصناعي المنتمية إليه منشآت الأعمال، والذي يتخذ أحد قيمتين؛ حيث = ١ (لمفردات عينة الدراسة المنتمية لقطاع الرعاية الصحية)، = ٠ (لمفردات عينة الدراسة المنتمية لبقية القطاعات الصناعية الأخرى بخلاف قطاع الرعاية الصحية)، وذلك اتساقاً مع (Hsiao, et al., 2016)، الذي استعان بفرض التكاليف السياسية لتفسير التغير الذي طرأ على ممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت عينة الدراسة المنتمية لقطاع إنتاج وتوليد مصادر الطاقة، بفعل أزمة التضخم الحاد في أسعار البترول والغاز الطبيعي.

٥-٢-٤ المتغيرات الرقابية:

سعيًا نحو الوصول إلى استدلالات منطقية حول التأثير المصاحب لجائحة كورونا-١٩، والمتغيرات المحفزة ذات الصلة، على ممارسات إدارة الأرباح التي انتهجتها إدارات منشآت الأعمال، فقد سعى الباحث إلى فرض قدر ملائم من الرقابة والتحكم على مجموعة من المتغيرات الرقابية التي يحتمل أن تؤثر على ممارسات إدارة الأرباح، بخلاف تأثير المتغيرات التفسيرية الرئيسية للدراسة، وعلى رأسها: حجم منشآت الأعمال Size، ورافعتها المالية Lev، والأداء المالي لمنشآت الأعمال مقياساً بمعدل العائد على الأصول ROA، وفرص النمو المتوقعة مستقبلاً MTB، وجود المراجعة Big(4)، ومعدل التغير في مستويات النشاط الرئيسي $\Delta Revenues$. هذا، ويعرض الجدول رقم (١) التالي ملخصاً لمتغيرات الدراسة، والمقاييس المستخدمة لتقدير تلك المتغيرات، وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (١): المقاييس المستخدمة لتقدير متغيرات الدراسة

المتغير	تعريفه	كيفية قياسه	المراجع
Earnings Management (EM)	إدارة الأرباح (المتغير التابع).	تم قياسه باستخدام القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية باستخدام نموذج Modified Jones Model (1991).	(Dechow, et al., 1995; Amawi & Nassar, 2021; Ali, et al., 2022; Yan, et al., 2022; Aljughaiman, et al., 2023).
Covid-19 Pandemic (Covid-19)	جائحة كورونا-١٩ (المتغير المستقل).	متغير وهمي: ١= للفترة الزمنية أثناء وعقب وقوع الجائحة (٢٠٢٠-٢٠٢١)، ٠= صفر للفترة الزمنية قبل وقوع الجائحة ٢٠١٨-٢٠١٩.	(Lassoued & Khanchel, 2021; Ali, et al., 2022; Taylor, et al., 2023).
Deteriorated Market Performance (DET-MPER)	الأداء السوقي المتدهور (المتغير المحفز).	متغير وهمي: ١= (لمفردات عينة الدراسة التي كان أداءها السوقي مقاساً بمؤشر Tobin Q أقل من المتوسط)، ٠= صفر (لمفردات عينة الدراسة التي كان أداءها السوقي مقاساً بمؤشر Tobin Q أعلى من المتوسط). تم تقدير مؤشر Tobin Q بالمعادلة التالية: مؤشر Tobin Q = القيمة السوقية لحقوق الملكية وإجمالي الالتزامات ÷ القيمة الدفترية لحقوق الملكية وإجمالي الالتزامات	(Bose, et al., 2017; Kim, et al., 2018).
Sector Affiliation (Sector)	طبيعة القطاع الصناعي (المتغير المحفز).	متغير وهمي: ١= (لمفردات عينة الدراسة المنتمية لقطاع الرعاية الصحية)، ٠= صفر (لمفردات عينة الدراسة المنتمية لبقية القطاعات الصناعية الأخرى بخلاف قطاع الرعاية الصحية).	(Hsiao, et al., 2016).
المتغيرات الرقابية Controls:			
Firm size (Size)	حجم المنشأة (متغير رقابي).	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.	(Barka & Hamza, 2020; Lassoued & Khanchel, 2021; Yan, et al., 2022).
Leverage (Lev)	الرافعة المالية للمنشأة (متغير رقابي).	نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول.	(Ben rejeb, et al., 2013; Ali, et al., 2022; Aljughaiman, et al., 2023).
Return on Assets (ROA)	الأداء المالي للمنشأة (متغير رقابي).	نسبة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول.	(Lassoued & Khanchel, 2021; Ali, et al., 2022; Aljughaiman, et al., 2023).
Market-to-Book-ratio (MTB)	نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية (متغير رقابي).	نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى قيمتها الدفترية.	(Zang, 2012; Lassoued & Khanchel, 2021).
Audit firm size (Big (4))	جودة المراجعة (متغير رقابي).	متغير وهمي: ١= (لمفردات عينة الدراسة التي تتم مراجعة حساباتها بواسطة أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار)، ٠= صفر (في غير ذلك).	(Yan, et al., 2022; Aljughaiman, et al., 2023).
Changes in Revenues (ΔRevenues)	فرص النمو المتوقعة مستقبلاً (متغير رقابي).	التغير في إيرادات سنة الأساس عن السنة السابقة، نسبة إلى إيرادات السنة السابقة.	(Ali, et al., 2022; Yan, et al., 2022; Aljughaiman, et al., 2023).

٣-٤ نماذج اختبار فروض الدراسة:

استخدم الباحث أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لبناء نماذج اختبار فروض الدراسة، واستخلاص الاستدلالات المنطقية التي تؤكد مدى صحة فروض الدراسة. هذا، وقد تنبأ الباحث خلال الفرض الأول للدراسة بتغيير ممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت عينة الدراسة بصورة معينة عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة. وسعيًا نحو اختبار مدى صحة الفرض البحثي الأول، فقد استخدم الباحث نموذج الانحدار الخطي المتعدد التالي:

$$EM_{it} = \alpha + \beta_1 Covid-19_{it} + \sum_{j=1}^n \beta_j Controls_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

EM_{it} : تعبر عن ممارسات إدارة الأرباح مقاسة باستخدام الاستحقاقات الاختيارية للمنشأة (i) خلال السنة (t).

$Covid-19_{it}$: متغير وهمي يعبر عن الفترة الزمنية موضع دراسة الحدث، = ١ لفترة ما بعد وقوع جائحة كورونا (٢٠٢٠-٢٠٢١)، = ٠ لفترة ما قبل وقوع الجائحة (٢٠١٨-٢٠١٩).

$Controls_{it}$: تمثل المتغيرات الرقابية التي سيتم فرض الرقابة والتحكم عليها، لعزل أثرها على المتغير التابع، عن العلاقة الرئيسية موضع الدراسة، والتي تشمل حجم المنشأة (*size*)، ورافعتها المالية (*Lev*)، وربحية المنشأة مقاسة بمعدل العائد على الأصول (*ROA*)، وفرص النمو المتوقعة مقاسة بنسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى قيمتها الدفترية (*MTB*)، وجودة عملية المراجعة مقاسة بحجم مكتب المراجعة (*Big(4)*)، والتغير في مستويات النشاط مقاساً بالتغير في إيرادات المبيعات ($\Delta Revenues$).

وعلى صعيد الفرض البحثي الثاني، فقد تنبأ الباحث بوجود تأثير محفز لتدهور الأداء السوقي لمنشآت الأعمال عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، على العلاقة المحتملة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت عينة الدراسة. حيث تنبأ الباحث بتغيير ممارسات إدارة الأرباح بصورة معنوية لدى منشآت الأعمال التي عانت عقب جائحة كورونا-١٩ من تدهور أدائها السوقي، مقارنة ببقية منشآت الأعمال الأخرى، وبما كانت عليه قبل وقوع الجائحة. وسعيًا نحو اختبار مدى صحة الفرض البحثي الثاني، فقد استخدم الباحث نموذج الانحدار الخطي المتعدد التالي:

$$EM_{it} = \alpha + \beta_1 Covid-19_{it} + \beta_2 DET-MPER_{it} + \beta_3 Covid-19 * DET-MPER_{it} + \sum_{j=1}^n \beta_j Controls_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

$DET-MPER_{it}$: متغير وهمي يعبر عن الأداء السوقي المتدهور لمنشآت عينة الدراسة، = ١ (لمفردات عينة الدراسة التي كان أداؤها السوقي عقب وقوع جائحة كورونا مقاساً بمؤشر Tobin Q أقل من المتوسط)، = ٠ في غير ذلك.

$Covid-19 * DET-MPER_{it}$: يمثل المتغير المحفز موضع الاهتمام، فإذا أفادت نتائج تحليل الانحدار بمعنوية معامل انحدار هذا المتغير، فإن ذلك يعني وجود تأثير محفز لتدهور الأداء السوقي لمنشآت عينة الدراسة على العلاقة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت عينة الدراسة، والعكس صحيح.

$Controls_{it}$: تمثل المتغيرات الرقابية التي سيتم فرض الرقابة والتحكم عليها، لعزل أثرها على المتغير التابع، عن العلاقة الرئيسية موضع الدراسة، والتي تشمل حجم المنشأة (*size*)، ورافعتها المالية (*Lev*)، وربحية المنشأة مقاسة بمعدل العائد على الأصول (*ROA*)، وفرص النمو المتوقعة مقاسة بنسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى قيمتها الدفترية (*MTB*)، وجودة عملية المراجعة مقاسة بحجم مكتب المراجعة (*Big(4)*)، والتغير في مستويات النشاط مقاساً بالتغير في إيرادات المبيعات ($\Delta Revenues$).

أخيراً، وعلى صعيد الفرض البحثي الثالث، فقد تنبأ الباحث بوجود تأثير محفز لانتماء منشآت الأعمال إلى قطاع الرعاية الصحية عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، على العلاقة المحتملة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت عينة الدراسة. حيث تنبأ الباحث بتغيير ممارسات إدارة الأرباح بصورة معنوية لدى منشآت الأعمال المنتمية لقطاع الرعاية الصحية عقب جائحة كورونا-١٩، مقارنة ببقية منشآت الأعمال المنتمية للقطاعات الصناعية الأخرى، وبما كانت عليه قبل وقوع الجائحة. وسعيًا نحو اختبار مدى صحة الفرض البحثي الثالث، فقد استخدم الباحث نموذج الانحدار الخطي المتعدد التالي:

$$EM_{it} = \alpha + \beta_1 Covid-19_{it} + \beta_2 Sector_{it} + \beta_3 Covid-19 * Sector_{it} + \sum_{j=1}^n \beta_j Controls_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

$Sector_{it}$: متغير وهمي يعبر عن الانتماء الصناعي لمنشآت عينة الدراسة، = ١ (لمفردات عينة الدراسة المنتمية إلى قطاع الرعاية الصحية)، = ٠ في غير ذلك.

Covid-19 Sector_{it}*: يمثل المتغير المحفز موضع الاهتمام، فإذا أفادت نتائج تحليل الانحدار بمعنوية معامل انحدار هذا المتغير، فإن ذلك يعني وجود تأثير محفز لانتماء منشآت الأعمال إلى قطاع الرعاية الصحية على العلاقة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت عينة الدراسة، والعكس صحيح.

Controls_{it}: تمثل المتغيرات الرقابية التي سيتم فرض الرقابة والتحكم عليها، لعزل أثرها على المتغير التابع، عن العلاقة الرئيسية موضع الدراسة، والتي تشمل حجم المنشأة (*size*)، ورافعتها المالية (*Lev*)، وربحية المنشأة مقياساً بمعدل العائد على الأصول (*ROA*)، وفرص النمو المتوقعة مقياساً بنسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى قيمتها الدفترية (*MTB*)، وجودة عملية المراجعة مقياساً بحجم مكتب المراجعة (*Big(4)*)، والتغير في مستويات النشاط مقياساً بالتغير في إيرادات المبيعات (*ΔRevenues*).

٤-٤ اختبارات الصلاحية *Validity tests*:

لما كانت البيانات المستخلصة من عينة الدراسة تتصف بكونها بيانات سلسلة قطاعية *Panel data* لمجموعة متنوعة من المفردات على مدار سلسلة زمنية متصلة، فإنه يتم الاختيار بين نموذجين بديلين لتحليل تلك البيانات؛ ألا وهما: نموذج التأثيرات الثابتة *Fixed effects model* ونموذج التأثيرات العشوائية *Random effects model*. هذا، وقد استعان الباحث باختبار *Hausman test* لتحديد النموذج الملائم لتحليل البيانات المستخلصة من عينة الدراسة. في ظل هذا الاختيار، إذا كان مستوى معنوية $\chi^2 > 0,05$ ، يكون النموذج الملائم لتحليل البيانات هو نموذج التأثيرات الثابتة، أما إذا كان مستوى معنوية $\chi^2 < 0,05$ ، فإن النموذج الملائم لتحليل البيانات يكون نموذج التأثيرات العشوائية. وباشتقاق قيمة اختبار *Hausman test*، فقد بلغت قيمة $\chi^2 = 7,21$ ، بمستوى معنوية $= 0,4070$ ، وهو أكبر من مستوى المعنوية المتبع $0,05$ ، بما يشير إلى أن النموذج الأكثر ملاءمة لتحليل بيانات السلسلة القطاعية المستخلصة من عينة الدراسة هو نموذج التأثيرات العشوائية *Random effects model*.

على الجانب الآخر، فقد استخدم الباحث مجموعة من الاختبارات الإحصائية للتحقق من مدى سلامة وصلاحية البيانات المدخلة إلى نماذج اختبار فروض الدراسة، ومدى استيفائها لافتراضات طريقة المربعات الصغرى. فعلى صعيد اختبار التحقق من مدى اجتياز البيانات المستخلصة من مفردات عينة الدراسة لفرض التوزيع الطبيعي *Normal distribution assumption*، فقد استخدم الباحث اختبار *Shapiro-Wilk test*.

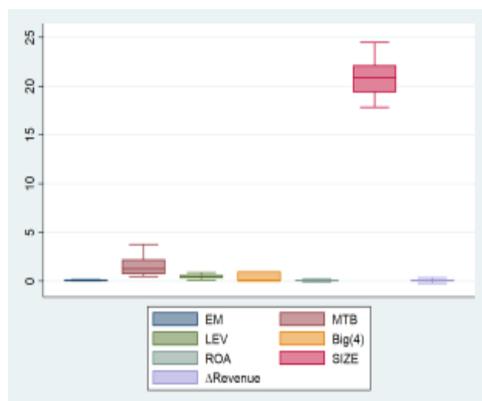
هذا، وقد أشارت نتائج الاختبار إلى أن البيانات المستخلصة من مفردات عينة الدراسة على صعيد متغيري جائحة كورونا *Covid-19*، وتدهور الأداء السوقي *DET-MPER* تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت معنوية نتائج الاختبار السابق لكلا المتغيرين $(0.863/1.00)$ على التوالي، وهي أكبر من مستوى المعنوية المتبع (0.05) ، بما يشير إلى أن البيانات الخاصة بمفردات عينة الدراسة على صعيد المتغيرين السابقين تتبع التوزيع الطبيعي. وعلى النقيض، فقد أظهرت نتائج الاختبار لبقية متغيرات الدراسة عدم اتباع البيانات المستخلصة من مفردات عينة الدراسة للتوزيع الطبيعي، حيث بلغت معنوية نتائج الاختبار لمتغيرات الدراسة الأخرى (0.000) ، وهي أقل من مستوى المعنوية المتبع (0.05) ، بما يشير إلى أن البيانات الخاصة بمفردات عينة الدراسة على مستوى متغيرات الدراسة الأخرى لا تتبع التوزيع الطبيعي. غير أنه ووفقاً لنظرية النهاية المركزية *Central Limit Theory*، فإنه متى ما زاد حجم عينة الدراسة عن ٣٠ مفردة، فيفترض فيها الاقتراب من اتباع التوزيع الطبيعي، وتكون صالحة لإجراء الاختبارات المعلمية عليها.

في سياق متصل، وسعيًا نحو التحقق من مدى اجتياز نماذج اختبار فروض الدراسة لشرط ثبات التباين *Homoscedasticity*، فقد استخدم الباحث اختبار *Breusch-Pagan /Cook-Weisberg* للتحقق من مدى استيفاء نماذج اختبار فروض الدراسة لهذا الشرط. هذا، وقد أظهرت نتائج الاختبارين السابقين معاناة نماذج اختبار فروض الدراسة من مشكلة عدم ثبات التباين *Heteroscedasticity*، حيث كانت معنوية نتائج كلا الاختبارين السابقين لكافة نماذج الانحدار أقل من (0.05) ، بما يعني رفض فرض العدم الذي يقضي بثبات التباين.

ونظراً لما قد يصاحبه هذا التعارض من آثار سلبية على مدى ملاءمة واتساق نتائج تحليل الانحدار باتباع طريقة المربعات الصغرى التقليدية *Ordinary Least Squares (OLS)*، فقد استعان الباحث لاختبار نماذج الانحدار بتقنية *Robust Estimate* *Generalized Least Squares (Robust GLS)*، والتي تستخدم لتعديل الخطأ المعياري لمعاملات النموذج، والذي قد ينتج عنه رفض علاقات معنوية أو قبول علاقات غير معنوية، وهي المشكلة التي قد تنشأ بسبب مشكلة عدم ثبات تباين بواقي النموذج *Heteroscedasticity*، أو مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي *Serial Correlation*.

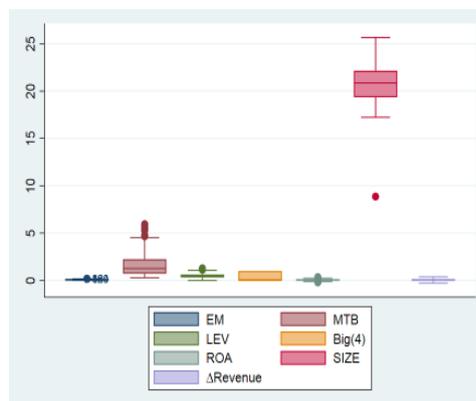
هذا، ولما كانت بيانات عينة الدراسة عرضة للتأثر بالقيم المتطرفة *Outliers*، بما قد يؤثر سلباً على نتائج التحليل الوصفي والكمي للبيانات المستخلصة من عينة الدراسة، فقد استخدم الباحث أسلوب *Winsorizing* لعلاج مشكلة القيم المتطرفة، والتي يتم خلالها تعديل القيم المتطرفة للملاحظات التي تتجاوز قيمة الحد الأقصى لمقاييس متغيرات الدراسة *Upper Limit*، عبر إعطائها قيمة أقرب مشاهدة منها، وكذلك الحال بالنسبة للقيم المتطرفة التي تقل عن قيمة الحد الأدنى لمقاييس متغيرات الدراسة *Lower Limit*.

في هذا السياق، فقد أظهر التوزيع البياني Box-Plot معاناة بيانات الدراسة من مشكلة القيم المتطرفة كما هو واضح بالشكل رقم (٢). وعقب تطبيق أسلوب Winsorizing، فقد تم معالجة مشكلة القيم المتطرفة على صعيد كافة متغيرات الدراسة، وهو ما يوضحه الشكل رقم (٣) التالي:



الشكل رقم (٣):

توزيع Box-Plot لمفردات العينة بعد تطبيق أسلوب Winsorizing



الشكل رقم (٢):

توزيع Box-Plot لمفردات العينة قبل تطبيق أسلوب Winsorizing

أخيراً، فقد تم التثبت من عدم وجود علاقات خطية متعددة بين المتغيرات المدخلة لنماذج اختبار الفروض، وعدم وجود متغيرات محذوفة Omitted variables بكل نموذج من نماذج الانحدار الخاصة بالدراسة، بشكل يمكن أن يؤثر على مدى ملاءمة وصدق نتائج الدراسة وقابليتها للتعميم.

٥. النتائج التطبيقية:

١-٥ الإحصاءات الوصفية Descriptive statistics:

يعرض الجدول رقم (٢) التالي الإحصاءات الوصفية باستخدام أسلوب التكرارات Frequencies، للمتغيرات التمييزية للدراسة Discrete variables؛ ألا وهي: جائحة كورونا-١٩، جودة المراجعة، الأداء السوقي المتدهور، وطبيعة القطاع الصناعي، وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (٢): الإحصاءات الوصفية باستخدام أسلوب التكرارات للمتغيرات التمييزية للدراسة

Covid-19:	Freq.	Percent	Cum.
0	120	50	50
1	120	50	100
Big (4):			
0	179	74.58	74.58
1	61	25.42	100
Sector:			
0	208	86.67	86.67
1	32	13.33	100
DET-MPER:			
0	171	71.25	71.25
1	69	28.75	100
Total	240	100	

يوضح الجدول السابق توزيع المشاهدات السنوية لمفردات عينة الدراسة بصورة متساوية، بين السنتين السابقتين لوقوع جائحة كورونا-١٩، والسنتين التاليتين لتاريخ وقوع الجائحة، وهو ما يعد أمراً ضرورياً لضبط الأثر المحتمل لجائحة كورونا-١٩ على ممارسات إدارة الأرباح. على الجانب الآخر، فقد أظهر الجدول السابق أن ما نسبته ٢٥,٤٢% من مفردات عينة الدراسة، تتم مراجعة حساباتها بواسطة أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، بينما تتم مراجعة حسابات ما نسبته ٧٤,٥٨% من مفردات عينة

الدراسة بواسطة مكاتب مراجعة أخرى بخلاف الأربعة الكبار. وعلى صعيد الأداء السوقي المتدهور لمفردات عينة الدراسة عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، فقد أظهر الجدول السابق معاناة ما نسبته ٢٨,٧٥% من مفردات عينة الدراسة من تدهور الأداء السوقي عقب وقوع الجائحة، مقارنة ببقية منشآت الأعمال الأخرى. أخيراً، فقد أظهر الجدول السابق أن ما نسبته ١٣,٣٣ من مفردات عينة الدراسة، تمثل منشآت الأعمال المنتمية إلى قطاع الرعاية الصحية، بينما تمثل النسبة المتبقية ٨٦,٦٧% منشآت الأعمال المنتمية إلى القطاعات الصناعية الأخرى.

وفي سياق متصل، يوضح الجدول رقم (٣) التالي، الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة المتصلة Continuous variables، باستخدام مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (٣): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة المتصلة باستخدام مقاييس النزعة المركزية والتشتت

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
EM	240	0.070	0.040	0.013	0.170
MTB	240	1.602	1.067	0.480	3.765
LEV	240	0.466	0.215	0.105	0.870
ROA	240	0.050	0.069	-0.075	0.207
SIZE	240	20.866	1.960	17.830	24.480
ΔRevenues	240	0.049	0.148	-0.216	0.340

يظهر الجدول رقم (٣) السابق، وجود تفاوت كبير في متغيرات الدراسة المتصلة، حيث بلغت الحدود الدنيا والقصى لمتغير ممارسات إدارة الأرباح لدى مفردات عينة الدراسة (٠,١٧٠/٠,٠١٣) على التوالي، بمتوسط قدره (٠,٠٧٠)، وانحراف معياري قدره (٠,٠٤٠). كما بلغت الحدود الدنيا والقصى لمتغير القيمة السوقية لحقوق الملكية نسبة إلى قيمتها الدفترية (٣,٧٦٥/٠,٤٨٠) على التوالي، بمتوسط قدره (١,٦٠٢)، وانحراف معياري قدره (١,٠٦٧)، وبلغت الحدود الدنيا والقصى لمتغير الرافعة المالية (٠,٨٧٠/٠,١٠٥) على التوالي، بمتوسط قدره (٠,٤٦٦)، وانحراف معياري قدره (٠,٢١٥)، وبلغت الحدود الدنيا والقصى لمتغير الأداء المالي (-٠,٢٠٧/٠,٠٧٥) على التوالي، بمتوسط قدره (٠,٠٥٠)، وانحراف معياري قدره (٠,٠٦٩)، وبلغت الحدود الدنيا والقصى لمتغير حجم المنشأة (٢٤,٤٨٠/١٧,٨٣٠) على التوالي، بمتوسط قدره (٢٠,٨٦٦)، وانحراف معياري قدره (١,٩٦٠)، وأخيراً، فقد بلغت الحدود الدنيا والقصى لمتغير فرص النمو المتوقعة (-٠,٣٤٠/٠,٢١٦) على التوالي، بمتوسط قدره (٠,٠٤٩)، وانحراف معياري قدره (٠,١٤٨).

٢-٥ مصفوفة تحليل الارتباط Pairwise correlation matrix:

يظهر الجدول رقم (٤) التالي، معاملات ارتباط بيرسون لمتغيرات النموذج الأول للدراسة، ومستوى معنوية كلٍ منها:

الجدول رقم (٤): مصفوفة تحليل ارتباط بيرسون لمتغيرات النموذج الأول للدراسة

	EM	Covid-19	SIZE	ROA	Big (4)	LEV	MTB	ΔRevenues
EM	1							
Covid-19	0.260*	1						
SIZE	-0.040	-0.004	1					
ROA	0.117	-0.080	0.164*	1				
Big (4)	0.003	-0.067	0.434*	0.067	1			
LEV	-0.082	-0.028	0.560*	-0.125	0.240*	1		
MTB	0.199*	0.106	-0.133*	0.248*	-0.032	-0.212*	1	
ΔRevenues	0.217*	-0.072	0.142*	0.341*	0.071	0.140*	0.141*	1

* Reported significance level: 0.05

هذا، ويشير الجدول رقم (٤) السابق إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية معنوية بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح، بمعامل ارتباط قدره (٠,٢٦١)، وعلاقة ارتباط إيجابية معنوية بين متغير القيمة السوقية لحقوق الملكية نسبة إلى قيمتها الدفترية وممارسات إدارة الأرباح، بمعامل ارتباط قدره (٠,١٩٩)، وعلاقة ارتباط إيجابية معنوية بين فرص النمو المتوقعة مستقبلاً وممارسات إدارة الأرباح، بمعامل ارتباط قدره (٠,٢٧١). وعلى النقيض، فقد أظهرت مصفوفة تحليل الارتباط عدم وجود علاقة معنوية بين كل من متغير حجم المنشأة وأدائها المالي وجودة المراجعة، وممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت عينة الدراسة.

٣-٥ نتائج تحليل الانحدار:

١-٣-٥ نتائج تحليل الانحدار للفرض الأول للدراسة:

تنبأ الباحث خلال الفرض الأول للدراسة بأن تتغير ممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت عينة الدراسة بصورة معنوية عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة. هذا، ويعرض الجدول رقم (٥) التالي بيانات التحليل الإحصائي الخاصة بنموذج انحدار الفرض الأول للدراسة، والمستخرجة من برنامج التحليل الإحصائي Stata 14:

الجدول رقم (٥): تحليل الانحدار المتعدد باستخدام أسلوب Random-effects GLS لاختبار الفرض الأول للدراسة

Random-effects GLS regression		Number of obs=		240		
Group variable: Panel		Number of groups =		60		
R-sq:		Obs per group:				
within = 0.1169		min =		4.00		
between = 0.3854		avg =		4.00		
overall = 0.1677		max =		4.00		
corr(u_i, X) = 0 (assumed)		Wald chi2(7)=		90.33		
		Prob > chi2 =		0.000		
EM	Coef.	Robust Std. Err.	Z	P>z	[95% Conf.Interval]	
Covid-19	0.021	0.005	4.37	0.00	0.01	0.03
MTB	0.004	0.002	1.93	0.05	0.00	0.01
LEV	-0.005	0.010	-0.55	0.58	-0.03	0.01
Big4	0.005	0.005	0.97	0.33	-0.01	0.02
ROA	0.034	0.033	1.03	0.30	-0.03	0.10
SIZE	-0.002	0.001	-1.18	0.24	-0.01	0.00
ΔRevenues	0.061	0.019	3.22	0.00	0.02	0.10
_cons	0.086	0.028	3.09	0.00	0.03	0.14
sigma_u	0.000					
sigma_e	0.038					
rho	0.000	(fraction of variance due to u_i)				

واتساقاً مع توقعات الباحث، فقد أشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى أن معامل انحدار متغير جائحة كورونا-١٩ (Covid-19) = (٠,٠٢١)، بمستوى معنوية قدره (٠,٠٠٠)، وهو أقل من مستوى المعنوية المتبع. ولعل ما سبق يشير إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح لدى مفردات عينة الدراسة، بما يشير إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح لدى مفردات عينة الدراسة عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة، وهو ما يقود الباحث إلى قبول الفرض البحثي الأول للدراسة.

كما يتضح من خلال الجدول رقم (٥) السابق أن معامل التفسير الخاص بنموذج الانحدار R^2 overall = (٠,١٧)، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة المدرجة بالنموذج تفسر ما نسبته (١٧%) من التباين الذي يطرأ على قيمة المتغير التابع. هذا، ويظهر الجدول رقم (٥) السابق أيضاً مدى معنوية نموذج الانحدار، حيث جاءت قيمة Chi^2 = (٩٠,٣٣)، بمستوى معنوية = (٠,٠٠٠)، وهو أقل من مستوى المعنوية المتبع (٠,٠٠٥)، بما يقود الباحث إلى التثبيت من مدى صدق النتائج المستخلصة من نموذج الانحدار السابق. علاوة على ما سبق، فقد تم التثبيت من عدم وجود متغيرات محذوفة Omitted variables من المتغيرات المدخلة إلى نموذج الانحدار، بشكل يمكن أن يؤثر على مدى ملاءمة وصدق النتائج المستخلصة من النموذج وقابليتها للتعميم.

وعبر إجراء تحليل إضافي لتحديد اتجاه ممارسات إدارة الأرباح لدى مفردات عينة الدراسة عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، فقد أظهر أسلوب تحليل التكرارات للاستحقاقات الاختيارية الموجبة والسالبة قبل اشتقاق القيمة المطلقة، ميل مفردات عينة الدراسة إلى انتهاج ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تضخيم الدخل، مقارنة بممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تخفيض الدخل، حيث بلغت نسبة مفردات عينة الدراسة التي استخدمت مدخل الاستحقاقات بهدف تضخيم الدخل عقب جائحة كورونا-١٩، ٧٠% من عينة الدراسة، مقابل ٣٠% لمفردات عينة الدراسة التي استخدمت مدخل الاستحقاقات لتخفيض الدخل.

ويمكن تفسير النتيجة السابقة – من منظور النظرية المؤسسية ونظرية الإشارة – إذ يُتوقع أن تتوسع إدارات منشآت الأعمال في انتهاج ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تضخيم الدخل عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، رغبة منها في إرسال إشارات لطمأنة المستثمرين والأطراف المختلفة أصحاب المصالح، وتوصيل رسالة لتلك الأطراف مفادها أن منشآت الأعمال لازالت قادرة على تحقيق معدلات أداء مالي وتشغيلي لا بأس بها، وأنها تمتلك القدرة على الصمود في مواجهة التبعات السلبية للجائحة، وذلك في محاولة منها لحماية منشآتهم من الآثار السوقية الحادة التي قد تتعرض لها حال إظهار الوضع المالي والتشغيلي الحقيقي عقب وقوع الجائحة، وضمان القدرة على الحصول على التمويل اللازم من أسواق المال.

وفي ذات السياق، يمكن تفسير النتيجة السابقة – من منظور نظرية الوكالة – إذ يُتوقع أن يدفع التدهور الحاد المصاحب لجائحة كورونا-١٩، والذي عصف بمؤشرات الأداء المالي والتشغيلي لمنشآت الأعمال، إدارات تلك المنشآت إلى التوسع في استخدام مدخل الاستحقاقات الذي يستهدف تضخيم الدخل، سعياً نحو إخماد هذا التدهور الحاد، وذلك رغبة منهم إما في حماية مصالحهم الشخصية – خشية فقدان ما يتمتعون به من مزايا مادية بفعل الأداء المتدهور أو إعفائهم من مناصبهم – أو رغبة منهم في عدم مخالفة الاشتراطات التعاقدية المعتمدة على مؤشرات الأداء المالي والتشغيلي التي يتم الإفصاح عنها.

هذا، وقد جاءت النتيجة السابقة متسقة مع ما توصلت إليه دراسات كل من (Aljawaheri, et al., 2021; Xiao & Xi, 2023) الصينية بصفتها أسواقاً ناشئة، تفيد بارتفاع مستويات إدارة الأرباح التي تستهدف تضخيم الدخل لدى منشآت الأعمال عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة.

وبالمثل، فقد جاءت النتيجة السابقة متسقة مع ما توصلت إليه دراسة (Taylor, et al. (2023)، وذلك على الرغم من اختلاف بيئة التطبيق، حيث أجريت الدراسة السابقة بالتطبيق على أسواق المال الأوروبية. وقد يُعزى هذا التطابق في الاستنتاجات المستخلصة على الرغم من اختلاف خصائص بيانات التطبيق، إلى أن دراسة (Taylor, et al. (2023) كانت قد استهدفت القطاع المصرفي بشكل خاص، والذي يملك من الدوافع ما يجعله أكثر ميلاً لانتهاج ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تضخيم الدخل، بسبب الاشتراطات التنظيمية الصارمة التي تفرض على منشآت الأعمال المنتمية إلى هذا القطاع، ورغبة إدارات منشآت الأعمال المنتمية إلى هذا القطاع في عدم مخالفة تلك الاشتراطات.

وعلى النقيض، فقد جاءت النتيجة السابقة متعارضة مع ما توصلت إليه دراستا (Ali, et al., 2022; Liu & Sun, 2022)، حيث أشارت نتائج الدراسة الأولى إلى انخفاض ممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت عينة الدراسة بالتطبيق على عينة من منشآت الأعمال بدول مجموعة G-12، بينما أشارت نتائج الدراسة الثانية إلى ارتفاع ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تخفيض الدخل لدى مفردات عينة الدراسة بالتطبيق على أسواق المال الأمريكية عقب وقوع جائحة كورونا-١٩. وقد يعزى تعارض نتيجة الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه الدراستان السابقتان من نتائج في هذا الصدد، إلى اختلاف خصائص بيئة التطبيق. ففي الوقت الذي استهدفت فيه كلتا الدراستين السابقتين بيانات أعمال متقدمة، تتسم بصرامة إجراءات الحوكمة المطبقة وتوافر الآليات التنفيذية الرادعة لضمان حماية حقوق المستثمرين والأطراف أصحاب المصالح، وزيادة طلب الأطراف أصحاب المصالح في تلك البيانات على المعلومات المتسمة بخصائص الجودة، فقد أجريت الدراسة الحالية بالتطبيق على السوق المالية المصرية، بصفتها سوقاً مالية ناشئة، تنخفض فيها قوة وصرامة آليات الحوكمة المطبقة، والآليات التنفيذية الرادعة عن تلك المطبقة في بيانات الأعمال المتقدمة.

وعلى صعيد بيئة الأعمال المصرية، فقد جاءت نتيجة الدراسة الحالية متعارضة مع ما توصلت إليه دراستا (النقيب، ٢٠٢١؛ صالح ومحروس، ٢٠٢٢). هذا، ويعزى التعارض في النتائج المستخلصة في هذا السياق على الرغم من تشابه خصائص بيئة التطبيق، إلى أن الدراسة الأولى كانت قد استهدفت القطاع المصرفي بصفة خاصة، بينما استهدفت الدراسة الحالية منشآت الأعمال المنتمية للقطاعات الصناعية المختلفة فيما عدا القطاع المصرفي، والذي يتمتع بخصائص تنظيمية ويخضع لإجراءات رقابية تختلف عن تلك المفروضة على القطاعات الصناعية الأخرى.

أما الدراسة الثانية، فعلى الرغم من أنها توصلت إلى نتيجة مفادها ارتفاع مستويات إدارة الأرباح لدى مفردات عينة الدراسة عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، إلا أنها كانت قد أشارت إلى ميل مفردات عينة الدراسة إلى استخدام مدخل الاستحقاقات الاختيارية لتخفيض الدخل. ويرجع التعارض في النتيجة المستخلصة في هذا الصدد بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة، إلى اختلاف الأسلوب الإحصائي المستخدم لتحديد اتجاه ممارسات إدارة الأرباح لدى مفردات عينة الدراسة عقب وقوع جائحة كورونا-١٩. فبفحص الأسلوب الإحصائي الذي اتبعه الباحثان للوصول إلى هذا النتيجة، فقد تبين استخدامهما لأسلوب المتوسطات للمقارنة بين متوسط قيمة الاستحقاقات الاختيارية السالبة والموجبة، بغية الحكم على اتجاه ممارسات إدارة الأرباح، وهو ما يرى الباحث أنه أسلوباً إحصائياً غير ملائم للحكم على اتجاه ممارسات إدارة الأرباح. لذا، وعبر استخدام أسلوب إحصائي بديل، ألا وهو أسلوب تحليل التكرارات، لتحديد عدد المشاهدات التي انتهجت ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تضخيم الدخل، والمشاهدات التي انتهجت ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تخفيض الدخل، عقب وقوع جائحة كورونا، فقد توصل الباحث إلى نتيجة مغايرة عما توصلت إليه الدراسة السابقة.

٥-٣-٢ نتائج تحليل الانحدار للفرض الثاني للدراسة:

تنبأ الباحث خلال الفرض الثاني للدراسة بأن يلعب تدهور الأداء السوقي لمنشآت الأعمال عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، دوراً محفزاً للعلاقة المحتملة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح. بعبارة أخرى، فقد توقع الباحث أن تتغير ممارسات إدارة الأرباح بصورة معنوية لدى مفردات عينة الدراسة التي عانت تدهوراً في أدائها السوقي عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة، ومقارنة ببقية مفردات عينة الدراسة التي لم تعان ذات التدهور. هذا، ويعرض الجدول رقم (٦) التالي بيانات التحليل الإحصائي الخاصة بنموذج انحدار الفرض الثاني للدراسة، والمستخرجة من برنامج التحليل الإحصائي Stata:

الجدول رقم (٦): تحليل الانحدار المتعدد باستخدام أسلوب Random-effects GLS لاختبار الفرض الثاني للدراسة

Random-effects GLS regression		Number of obs=		240		
Group variable: Panel		Number of groups =		60		
R-sq:		Obs per group:				
within = 0.1324		min =		4.00		
between = 0.3961		avg =		4.00		
overall = 0.1820		max =		4.00		
		Wald chi2(7)=		102.6		
corr(u_i, X) = 0 (assumed)		Prob > chi2 =		0.000		
EM	Coef.	Robust Std. Err.	z	P>z	[95% Conf.Interval]	
Covid-19	0.032	0.009	3.52	0.00	0.0	0.05
DetMPer	-0.001	0.013	-0.10	0.92	0.0	0.025
Covid-19*DetMPer	-0.017	0.011	-1.63	0.10	0.0	0.004
MTB	0.001	0.005	0.12	0.91	0.0	0.009
LEV	-0.003	0.010	-0.34	0.74	0.0	0.016
Big4	0.006	0.005	1.22	0.22	0.0	0.017
ROA	0.035	0.033	1.05	0.29	0.0	0.099
SIZE	-0.001	0.002	-0.95	0.34	0.0	0.002
ΔRevenues	0.065	0.019	3.49	0.00	0.0	0.102
_cons	0.084	0.036	2.33	0.02	0.0	0.155
sigma_u	0.000					
sigma_e	0.040					
rho	0.000 (fraction of variance due to u_i)					

واتساقاً مع توقعات الباحث، فقد أشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى أن معامل انحدار المتغير المحفز موضع الاهتمام بنموذج اختبار الفرض الثاني للدراسة (Covid-19*DET-MPER) = (٠,٠١٧)، بمستوى معنوية قدره (٠,١٠)، وهو أعلى من مستوى المعنوية المتبع (٠,٠٥)، غير أنه يمكن قبوله عند مستوى معنوية (٠,١٠). ولعل ما سبق يشير إلى انخفاض ممارسات إدارة الأرباح بصورة معنوية لدى مفردات عينة الدراسة التي عانت من تدهور أدائها السوقي عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة، ومقارنة بالتغير الذي طرأ على ممارسات إدارة الأرباح لدى بقية مفردات عينة الدراسة التي لم تعان ذات التدهور في أدائها السوقي، وهو ما يقود الباحث إلى قبول الفرض البحثي الثاني للدراسة.

كما يتضح من خلال الجدول رقم (٦) السابق أن معامل التفسير الخاص بنموذج الانحدار R^2 overall = (٠,١٨)، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة المدرجة بالنموذج تفسر ما نسبته (١٨%) من التباين الذي يطرأ على قيمة المتغير التابع. هذا، ويظهر الجدول رقم (٦) السابق أيضاً مدى معنوية نموذج الانحدار، حيث جاءت قيمة Chi^2 = (١٠٢,٦٠)، بمستوى معنوية = (٠,٠٠)، وهو أقل من مستوى المعنوية المتبع (٠,٠٥)، بما يقود الباحث إلى التثبيت من مدى صدق النتائج المستخلصة من نموذج الانحدار السابق. علاوة على ما سبق، فقد تم التثبيت من عدم وجود متغيرات محذوفة Omitted variables من المتغيرات المدخلة إلى نموذج الانحدار، بشكل يمكن أن يؤثر على مدى ملاءمة وصدق النتائج المستخلصة من النموذج وقابليتها للتعميم.

ويمكن للباحث تقديم مبررات منطقية ثلاثة للنتيجة السابقة؛ الأول: أن إدارات منشآت الأعمال التي عانت من تدهور أدائها السوقي قد وجدت الفرصة سانحة أمامها لاستغلال الجائحة، كوسيلة لتطبيق فشلها السابق عليها، مستغلة مبدأ التسامح السوقي السائد في فترات الأزمات مع ضعف مؤشرات الأداء المالي والتشغيلي لمنشآت الأعمال، وعليه فلن تجد إدارات هذه المنشآت فرصة أفضل من هذه الجائحة، لنقل الأخبار السيئة المتعلقة بأدائها المالي والتشغيلي المتدهور في السنوات السابقة، والتي كانت تعتمد إخفاءها على مدار الفترات الزمنية التي سبقت وقوع الجائحة. كما أن إدارات منشآت الأعمال قد تلجأ إلى تخفيض ممارسات إدارة الأرباح عقب وقوع الجائحة بغية إظهار الواقع الحقيقي لأدائها المتدهور بفعل الجائحة، إما رغبة منها في الاستفادة من حزم الدعم والتحفيز التي تقدمها الحكومة لمنشآت الأعمال التي تدهور أداؤها بفعل الجائحة، أو رغبة منها - من منظور فرض تنظيف القوائم المالية - في تعجيل الاعتراف بالأخبار السيئة المرتبطة بمؤشرات الأداء المالي والتشغيلي خلال فترة الجائحة، أملاً في ادخار الأخبار الجيدة المتعلقة بتلك المؤشرات للفترات المستقبلية.

أما الثاني: فإن إدارات منشآت الأعمال التي عانت من تدهور أدائها السوقي، قد تتخوف من التوسع في انتهاج ممارسات إدارة الأرباح عقب وقوع الجائحة، والاستمرار في اتباع ذات النهج الذي اعتمدت عليه خلال الفترات السابقة بهدف حجب الأخبار السيئة عن الأطراف الفاعلة في أسواق المال - والذي كانت تتبعه سابقاً أملاً في تحسن أدائها في المستقبل لتعويض الفشل السابق - خشية الوصول إلى مرحلة لا يمكن معها الاستمرار في حجب الأخبار السيئة عن الأطراف أصحاب المصالح، بما يؤدي بالتبعية إلى ارتفاع احتمالات تعرضها لمخاطر انهيار أسعار الأسهم Stock prices crash risk.

وأما الثالث: فإن إدارات منشآت الأعمال التي عانت تدهوراً في أدائها السوقي قد تتخوف من الاستمرار في ممارسة التأثير المتعمد على معلومات الدخل المفصح عنها، خشية ارتفاع حالة عدم تماثل المعلومات القائمة بين الأطراف الداخلية والخارجية،

والذي قد يكون أحد أبرز أسباب أدائها السوقي المتدهور عقب وقوع الجائحة مقارنة بمنشآت الأعمال الأخرى. لهذا السبب، وسعيًا نحو علاج حالة التدهور السوقي الذي عانت منه منشآت الأعمال تلك عقب وقوع الجائحة، فإنها قد تلجأ إلى تدعيم بيئة المعلومات المحيطة بها، وتخفيض حالة عدم تماثل المعلومات القائمة بين الأطراف الداخلية والخارجية، عبر تخفيض ممارسات إدارة الأرباح التي تنتهجها، أملاً في تحسن مؤشرات أدائها السوقي، بفعل تدعيم جودة المعلومات المفصح عنها.

وعلى الرغم من عدم استكشاف الباحثين خلال الدراسات السابقة لهذا الميدان البحثي – في حدود ما اطلع عليه الباحث – لاختبار الأثر المحفز لتدهور الأداء السوقي لمنشآت الأعمال على العلاقة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح، إلا أن دراسة (Ali, et al. (2022) كانت قد قدمت مبرراً مشابهاً لانخفاض ممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت الأعمال بأسواق المال المتقدمة عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، حيث أشارت إلى أن الدافع وراء تخفيض ممارسات إدارة الأرباح، يكمن في رغبة إدارات منشآت الأعمال في تعزيز جودة المعلومات المفصح عنها عقب وقوع الجائحة، بسبب زيادة طلب الأطراف أصحاب المصالح على معلومات ذات خصائص جودة مرتفعة عقب وقوع الجائحة، وهو ما يتسق مع المبرر الذي قدمه الباحث في هذا السياق للنتيجة السابقة.

٣-٣-٥ نتائج تحليل الانحدار للفرض الثالث للدراسة:

تنبأ الباحث خلال الفرض الثالث للدراسة – من منظور فرض التكاليف السياسية – بأن يلعب القطاع الصناعي المنتمية إليه منشآت الأعمال دوراً محفزاً للعلاقة المحتملة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح. بعبارة أخرى، فقد توقع الباحث أن تتغير ممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت عينة الدراسة المنتمية إلى قطاع الرعاية الصحية – والمتوقع أن يكون أكثر القطاعات الصناعية انتفاعاً من وقوع الجائحة – بصورة معنوية عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة، ومقارنة ببقية منشآت الأعمال المنتمية إلى القطاعات الصناعية الأخرى. هذا، ويعرض الجدول رقم (٧) التالي بيانات التحليل الإحصائي الخاصة بنموذج انحدار الفرض الثالث للدراسة، والمستخرجة من برنامج التحليل الإحصائي Stata 14:

الجدول رقم (٧): تحليل الانحدار المتعدد باستخدام أسلوب Random-effects GLS لاختبار الفرض الثالث للدراسة

Random-effects GLS regression		Number of obs=		240		
Group variable: Panel		Number of groups =		60		
R-sq:		Obs per group:				
within = 0.1428		min =		4.00		
between = 0.5334		avg =		4.00		
overall = 0.2260		max =		4.00		
		Wald chi2(7)=		352.81		
corr(u_i, X) = 0 (assumed)		Prob > chi2 =		0.000		
EM	Coef.	Robust Std. Err.	z	P>z	[95% Conf.Interval]	
Covid-19	0.026	0.005	4.74	0.00	0.02	0.04
Sector	0.041	0.004	11.50	0.00	0.03	0.05
Covid-19*Sector	-0.030	0.006	-4.97	0.00	-0.04	-0.02
MTB	0.002	0.002	1.01	0.31	0.00	0.01
LEV	-0.009	0.009	-1.04	0.30	-0.03	0.01
Big4	0.008	0.005	1.75	0.08	0.00	0.02
ROA	0.013	0.031	0.43	0.67	-0.05	0.07
SIZE	-0.002	0.001	-1.35	0.18	0.00	0.00
ΔRevenues	0.054	0.017	3.07	0.00	0.02	0.09
_cons	0.085	0.023	3.75	0.00	0.04	0.13
sigma_u	0.000					
sigma_e	0.039					
rho	0.000 (fraction of variance due to u_i)					

واتساقاً مع توقعات الباحث، فقد أشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى أن معامل انحدار المتغير المحفز موضع الاهتمام بنموذج اختبار الفرض الثالث للدراسة (Covid-19*Sector) = (٠,٠٣٠-)، بمستوى معنوية قدره (٠,٠٠)، وهو أقل من مستوى المعنوية المتبع. ولعل ما سبق يشير إلى انخفاض ممارسات إدارة الأرباح لدى مفردات عينة الدراسة المنتمية إلى قطاع الرعاية الصحية بصورة معنوية عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة، ومقارنة بالتغير الذي طرأ على ممارسات إدارة الأرباح لدى مفردات عينة الدراسة المنتمية إلى بقية القطاعات الصناعية الأخرى، وهو ما يقود الباحث إلى قبول الفرض البحثي الثالث للدراسة.

كما يتضح من خلال الجدول رقم (٧) السابق أن معامل التفسير الخاص بنموذج الانحدار R^2 overall = (٠,٢٣)، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة المدرجة بالنموذج تفسر ما نسبته (٢٣%) من التباين الذي يطرأ على قيمة المتغير التابع. هذا، ويظهر الجدول رقم (٧) السابق أيضاً مدى معنوية نموذج الانحدار، حيث جاءت قيمة Chi^2 = (٣٥٢,٨١)، بمستوى معنوية = (٠,٠٠)، وهو أقل من مستوى المعنوية المتبع (٠,٠٥)، بما يقود الباحث إلى التثبيت من مدى صدق النتائج المستخلصة من نموذج الانحدار السابق. علاوة على ما سبق، فقد تم التثبيت من عدم وجود متغيرات محذوفة Omitted variables من المتغيرات المدخلة إلى نموذج الانحدار، بشكل يمكن أن يؤثر على مدى ملاءمة وصدق النتائج المستخلصة من النموذج وقابليتها للتعميم.

هذا، ويمكن القول بأن النتيجة السابقة تقدم دليلاً تطبيقياً يدعم الافتراض النظري لفرض التكاليف السياسية. فاتباعاً مع فرض التكاليف السياسية، فلقد كان من المتوقع أن يتخذ سلوك إدارة الأرباح لدى منشآت عينة الدراسة المنتمية إلى قطاع الرعاية الصحية أحد اتجاهين؛ إما ارتفاع مستويات إدارة الأرباح التي تستهدف تخفيض الدخل، أو تخفيض مستويات إدارة الأرباح باستخدام مدخل الاستحقاقات، رغبة منها في تخفيض احتمالات الوقوع ضمن دائرة الفحص والرقابة التي قد تفرض عليها من الجهات التنظيمية أو الرقابية. ودعماً للتوقع السابق، فقد أظهرت نتائج اختبار الفرض البحثي الثالث انخفاض ممارسات إدارة الأرباح باستخدام مدخل الاستحقاقات لدى منشآت الأعمال المنتمية إلى قطاع الرعاية الصحية بصورة معنوية عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة، ومقارنة بالتغير الذي طرأ على ممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت الأعمال المنتمية إلى القطاعات الصناعية الأخرى. هذا، ويمكن أن تعزى النتيجة السابقة إلى مبررين محتملين؛ الأول: تخوف إدارات منشآت الأعمال المنتمية إلى قطاع الرعاية الصحية من توسيع نطاق ما تمارسه من تأثيرات متعمدة على معلومات الربح المفصح عنها باستخدام مدخل الاستحقاقات، والذي يمكن اكتشافه بصورة أكثر سهولة مقارنة بالمدخل الحقيقي لإدارة الأرباح، بما قد يجعلها - من منظور فرض التكاليف السياسية - عرضة لانتعاش دائرة الفحص والرقابة المفروضة عليها من جانب الجهات الإشرافية والرقابية، وهو ما شكل دافعاً لدى إدارات تلك المنشآت لتخفيض مستويات إدارة الأرباح التي تنتهجها عقب وقوع جائحة كورونا-١٩ باستخدام مدخل الاستحقاقات، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة.

أما الثاني: فيمكن أن يكون التدهور الحاد الذي عصف بمؤشرات الأداء المالي والتشغيلي لمنشآت الأعمال المنتمية لمختلف القطاعات الصناعية الأخرى عقب وقوع الجائحة، قد حفز إدارات منشآت الأعمال المنتمية إلى قطاع الرعاية الصحية إلى تخفيض ممارسات إدارة الأرباح عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، رغبة منها - من منظور نظرية الإشارة - في إظهار مؤشرات الأداء الإيجابية التي تحققت بفعل الجائحة، وإظهار مدى قوتها وتفوقها على قرنائها بالرغم من حدة تبعات الجائحة، ورغبتها في إرسال إشارات لطمأنة المستثمرين وبقية الأطراف الأخرى أصحاب المصالح، تقيده بأن منشآت الأعمال المنتمية إلى هذا القطاع أكثر قدرة على التعامل مع تبعات الجائحة بشكل ناجح، مقارنة ببقية القطاعات الصناعية الأخرى، بهدف تحفيز المستثمرين الحاليين والمرقبين والأطراف المختلفة أصحاب المصالح للتعامل مع منشآت هذا القطاع، والتوسع في جذب رؤوس الأموال إليها.

٣-٥-٤ اختبارات تحليل الحساسية Robustness checks

سعيًا نحو التحقق من مدى ملائمة واتساق النتائج المستخلصة من نتائج تحليل الانحدار المتعدد السابقة، فقد استخدم الباحث أسلوباً إحصائياً بديلاً ألا وهو أسلوب Bootstrapping technique، وهو أسلوب إحصائي لا معلمي يتم استخدامه للتحقق من مدى صدق ودقة النتائج المستخلصة من النموذج الإحصائي الأساسي المستخدم. يعتمد هذا الأسلوب الإحصائي على إعادة أخذ العينات بطريق الإحلال من العينة الأصلية، لاستخراج عدد من العينات الفرعية بطريقة عشوائية من العينة الأصلية، فإذا أظهرت نتائج التحليل الإحصائي على مستوى العينات الفرعية المستخرجة بصورة عشوائية من العينة الأصلية، نفس نتائج التحليل الإحصائي الأساسي، فإن ذلك يؤكد مدى قوة واتساق النتائج المستخلصة من الدراسة والعكس صحيح. وعقب اختيار ١٠٠٠ عينة عشوائية من العينة الأصلية للدراسة، فقد ظلت نتائج تحليل الانحدار لنماذج اختبار الفروض الثلاثة للدراسة، على مستوى قيم ومستويات معنوية معاملات انحدار المتغيرات، مماثلة للنتائج المستخلصة من التحليل الإحصائي الأساسي، وهو ما يشير إلى مدى صدق واتساق النتائج المستخلصة من عينة الدراسة، وارتفاع مستوى ملاءمتها الخارجية وقابليتها للتعميم.

في ذات السياق، ولما كانت البيانات المستخلصة من عينة الدراسة تتعارض مع بعض افتراضات طريقة المربعات الصغرى القياسية، كفرض التوزيع الطبيعي وفرض ثبات التباين، فقد استخدم الباحث أسلوب المربعات الصغرى الموزونة Weighted Least Squares (WLS)، والذي يتعامل مع البيانات التي تتعارض مع افتراضات طريقة المربعات الصغرى القياسية لاشتقاق استدلال إحصائية دقيقة. هذا، وقد جاءت نتائج تحليل الانحدار على صعيد قيم ومستويات معنوية معاملات انحدار المتغيرات باستخدام أسلوب (WLS)، متسقة مع نتائج تحليل الانحدار باستخدام أسلوب Robust Estimate Generalized Least Squares الذي تم استخدامه على مستوى الاختبار الأساسي للفروض البحثية الثلاثة، وهو ما يدعم صدق واتساق ما توصلت إليه الدراسة من نتائج بحثية.

علاوة على ما سبق، وسعيًا نحو التحقيق من مدى ملاءمة واتساق نتائج اختبار الفرض الثاني للدراسة، فقد استخدم الباحث مقياساً بديلاً للأداء السوقي بدلاً من مؤشر Tobin Q، ألا وهو حجم التداول على الأوراق المالية لمنشآت الأعمال في السوق المالية Trading volume، وذلك اتساقاً مع (Chung, et al., 2012; Karmani & Ajina, 2012). واتساقاً مع نتائج تحليل انحدار الفرض الثاني للدراسة الذي تم خلاله استخدام مؤشر Tobin Q لتقدير الأداء السوقي لمفردات عينة الدراسة، فقد أشارت نتائج تحليل الانحدار باستخدام حجم التداول لتقدير الأداء السوقي لمفردات عينة الدراسة، إلى وجود أثر محفز لتدهور الأداء السوقي لمفردات عينة الدراسة على العلاقة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح، حيث بلغ معامل الانحدار للمتغير موضع الاهتمام

Covid-19*DET-MPER (٠,٠١٦)، معنوي عند مستوى معنوية (٠,٠٤)، وهو ما يؤكد صدق النتائج المستخلصة على صعيد الفرض الثاني للدراسة، بما يشير إلى انخفاض ممارسات إدارة الأرباح بصورة معنوية لدى مفردات عينة الدراسة التي عانت من تدهور أدائها السوقي عقب وقوع جائحة كورونا-١٩، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة، وبالتغدير الذي طرأ على ممارسات إدارة الأرباح لدى مفردات عينة الدراسة التي لم تعان ذات التدهور.

٦. خلاصة الدراسة:

استهدفت الدراسة الحالية تحليل انعكاسات جائحة كورونا-١٩ على ممارسات إدارة الأرباح التي تنتهجها إدارات منشآت الأعمال في سياق بيئة الأعمال المصرية، واختبار الأثر المحفز لمجموعة من العوامل التي قد تلعب دوراً محفزاً لتلك العلاقة، ألا وهي الأداء السوقي المتدهور لمنشآت الأعمال، والانتماء الصناعي إلى قطاع الرعاية الصحية من منظور فرض التكاليف السياسية.

وعبر إجراء دراسة تطبيقية على عينة من منشآت الأعمال المنتمية إلى مؤشر البورصة المصرية EGX-100، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى ارتفاع ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تضخيم الدخل بصورة معنوية لدى منشآت الأعمال عقب وقوع جائحة كورونا-١٩ مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة، وذلك اتساقاً مع النظرية المؤسسية ونظريتي الإشارة والوكالة، بهدف تحسين صورة الوضع المتردي لمؤشرات الأداء التي تحققت بفعل الجائحة. وعلى صعيد أثر العوامل المحفزة للعلاقة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر محفز لتدهور الأداء السوقي لمنشآت الأعمال على العلاقة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح، حيث انخفضت ممارسات إدارة الأرباح بصورة معنوية - اتساقاً مع فرض تنظيف القوائم المالية - لدى منشآت الأعمال التي عانت تدهوراً في أدائها السوقي عقب وقوع الجائحة، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوع الجائحة، وبالتغدير الذي طرأ على ممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت الأعمال التي لم تعان ذات التدهور. وعلى صعيد الأثر المحفز للقطاع الصناعي، فقد وثقت نتائج الدراسة كذلك وجود أثر محفز للانتماء الصناعي إلى قطاع الرعاية الصحية على العلاقة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح - اتساقاً مع فرض التكاليف السياسية - إذ انخفضت ممارسات إدارة الأرباح باستخدام مدخل الاستحقاقات لدى منشآت الأعمال المنتمية لقطاع الرعاية الصحية بصورة معنوية عقب وقوع الجائحة، مقارنة بما كانت عليه قبل وقوعها، ومقارنة بالتغدير الذي طرأ على ممارسات إدارة الأرباح لدى منشآت الأعمال المنتمية لبقية القطاعات الصناعية الأخرى. هذا، وقد ظلت النتائج المستخلصة من الدراسة متسقة عند استخدام حجم التداول على الأوراق المالية كمقياس بديل لتقدير الأداء السوقي لمفردات عينة الدراسة، وعند استخدام أساليب إحصائية بديلة للتثبت من مدى صدق واتساق نتائج الدراسة المستخلصة من الأسلوب الإحصائي المستخدم خلال الاختبارات الأساسية.

هذا، وتتمثل المساهمة البحثية الرئيسية للدراسة الحالية، في إثرائها الفكر المحاسبي في ميدان تحليل انعكاسات الأزمات على ممارسات إدارة الأرباح التي تنتهجها إدارات منشآت الأعمال بصورة عامة، وانعكاسات جائحة كورونا-١٩ على ممارسات إدارة الأرباح بصورة خاصة، وهي العلاقة التي اتسم البحث في ميدانها بالندرة النسبية بسبب حداثة الأزمة، خاصة في سياق بيئة الأعمال المصرية، وتعارض ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج في هذا السياق. علاوة على ما سبق، فقد أسهمت الدراسة الحالية في إثراء الفكر المحاسبي في ميدان استكشاف الأثر المحتمل لمجموعة من العوامل التي قد تلعب دوراً محفزاً للعلاقة المحتملة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح، وبصفة خاصة على صعيد الأداء السوقي لمنشآت الأعمال، والانتماء الصناعي لقطاع الرعاية الصحية من منظور فرض التكاليف السياسية، وهي علاقات لم تستكشفها الدراسات السابقة بعد - في حدود ما اطلع عليه الباحث. وفي هذا السياق، فقد قدمت الدراسة الحالية دعماً للافتراضات التي ساققتها بعض الأطر النظرية لتفسير طبيعة الدوافع الكامنة وراء انتهاج ممارسات إدارة الأرباح عقب وقوع الأزمات، فعبر اختبار الأثر المحفز للأداء السوقي المتدهور، فقد قدمت الدراسة الحالية دعماً لفرض تنظيف القوائم المالية، الذي يفيد باحتمالية لجوء إدارات منشآت الأعمال إلى إظهار حقيقة أدائها المتردي، أو تعجيل الاعتراف بالأخبار السيئة خلال فترات الأزمات، أملاً في ادخار الأخبار الجيدة عن مؤشرات الربحية للفترات المستقبلية. كذلك، فقد قدمت الدراسة الحالية دعماً لفرض التكاليف السياسية الذي يمكن استخدامه لتفسير طبيعة الدوافع الكامنة وراء انتهاج ممارسات إدارة الأرباح عقب وقوع الأزمات، بالتطبيق على الأسواق الناشئة، ولكن في اتجاه مغاير للاتجاه الذي ساقه بعض الباحثين خلال الدراسات السابقة بالتطبيق على الأسواق المتقدمة، ألا وهو ميل إدارات منشآت الأعمال إلى تخفيض ممارسات إدارة الأرباح التي تنتهجها باستخدام مدخل الاستحقاقات عقب وقوع الأزمات، خشية اتساع دائرة الفحص والرقابة المفروضة عليها، إذا ما تم اكتشاف توسعها في انتهاج تلك الممارسات، والتي يعتبر اكتشافها أكثر سهولة مقارنة بممارسات إدارة الأرباح باستخدام المدخل الحقيقي.

هذا، ويتوقع الباحث بأن تكون الأدلة التطبيقية التي ساققتها الدراسة الحالية موضع اهتمام الجهات التنظيمية والمراجعين الخارجيين، للفت أنظارهم إلى ضرورة توسيع نطاق الإجراءات الرقابية المفروضة لمتابعة ممارسات التقرير التي تنتهجها إدارات منشآت الأعمال عقب وقوع الأزمات، خاصة تلك التي قد يستتبعها انخفاض في مستوى رقابة ومتابعة الأطراف أصحاب المصالح، كما حدث في أعقاب جائحة كورونا-١٩ بفعل حالة التباعد الاجتماعي التي فرضتها الإجراءات الاحترازية المطبقة للسيطرة على انتشار الوباء. كما يتوقع الباحث أن تكون نتائج الدراسة الحالية موضع اهتمام المستثمرين والأطراف أصحاب المصالح، للفت أنظارهم إلى ضرورة عدم الانخداع بمؤشرات الأداء التي تفصح عنها إدارات منشآت الأعمال عقب وقوع الأزمات، وبصفة خاصة في ظل الأسواق الناشئة، التي قد ترتفع فيها حوافز الإدارة لاستخدام الأساليب المختلفة لممارسة التأثير المتعمد على معلومات الدخل المفصح عنها في التقارير المالية تحقيقاً لغايات متعددة. كذلك، فإن الباحث يتوقع بأن تكون نتائج الدراسة الحالية موضع اهتمام واضعي المعايير والسياسات المحاسبية، للفت أنظارهم إلى ضرورة مراعاة تحقيق التوازن بين الرغبة في تحقيق قدر ملائم من

المرونة – عبر ترك مساحة من الحرية والتقدير الشخصي لإدارات منشآت الأعمال – والآثار العكسية المترتبة على التوسع في استخدام تلك المساحة من الحرية بدوافع انتهازية، على خصائص جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها من جهة، وعلى حجم المخاطر التي قد تحيط بمنشآت الأعمال مستقبلاً من جهة أخرى.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن اقتصر المدى الزمني لدراسة الحدث خلال الدراسة الحالية على أربع سنوات ما بين عامي (٢٠١٨-٢٠٢١)، واقتصر عينة الدراسة على منشآت الأعمال المدرجة بمؤشر البورصة المصرية EGX-100، واستخدام الباحث لمقاييس محددة لقياس متغيرات الدراسة، بسبب صعوبة الوصول إلى بعض البيانات اللازمة لاستخدام مقاييس بديلة، تعد أبرز محددات الدراسة الحالية، حيث قد يؤدي استخدام مقاييس بديلة لقياس متغيرات الدراسة، أو عينة ذات طبيعة مختلفة عن العينة المستهدفة خلال الدراسة الحالية، أو توسيع المدى الزمني لدراسة الحدث موضع الدراسة – قبل وبعد وقوع الحدث – إلى الوصول إلى نتائج متباينة.

أخيراً، يوصي الباحث بضرورة استكمال الجهد البحثي في ميدان تحليل تبعات جائحة كورونا-١٩ على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك عبر استخدام مدخل بديل لتقدير ممارسات إدارة الأرباح، كمدخل تمهيد الدخل، أو مدخل إدارة الأرباح باستخدام الأنشطة الحقيقية. كما يوصي الباحث كذلك بالتوسع في تحليل الأثر المحفز لمجموعة متنوعة من العوامل التي قد تؤثر على العلاقة بين جائحة كورونا-١٩ وممارسات إدارة الأرباح ببيئة الأعمال المصرية، كخصائص الحوكمة المطبقة على مستوى المنشأة، والمخاطر المختلفة المحيطة بمنشآت الأعمال.

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

النقيب، سحر عبد الستار، (٢٠٢١)، أثر تدابير مكافحة كورونا COVID-19 على العلاقة بين المحاسبة عن خسائر الائتمان المتوقعة وإدارة الأرباح ورأس المال في ظل عدم التأكد: دراسة اختبارية على البنوك المصرية. *مجلة المحاسبة والمراجعة*، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد (٣)، ص: ١٣٤-٢١١.

صالح، أبو الحمد مصطفى، ومحروس، رمضان عارف، (٢٠٢٢)، الدور الوسيط للقدرة الإدارية وجودة المراجعة على العلاقة بين أزمة كورونا وجودة التقارير المالية، *مجلة البحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد (٣)، ص: ٣٧٨-٤٣١.

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية:

Ali, H., Amin, H. M., Mostafa, D. & Mohamed, E. K., 2022. Earnings Management and Investor Protection During the COVID-19 Pandemic: Evidence from G-12 Countries. *Managerial Auditing Journal*, 37(7), pp. 775-797.

Aljawaheri, B. A. W., Ojah, H. K. & Machi, A. H., 2021. COVID-19 Lockdown, Earnings Manipulation and Stock Market Sensitivity: An Empirical Study in Iraq. *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 8(5), pp. 707-715.

Aljughaiman, A. A., Nguyen, T. H., Trinh, V. Q. & Du, A., 2023. The Covid-19 Outbreak, Corporate Financial Distress and Earnings Management. *International Review of Financial Analysis*, Volume 88, pp. 1-13.

Amawi, D. A. & Nassar, M. A., 2021. The Impact of Corporate Governance and Earnings Management on Stock Liquidity: Empirical Study of Jordanian Industrial Firms. *Jordan Journal of Business Administration*, 17(4), pp. 531-553.

Arthur, N., Tang, Q. & Lin, Z., 2015. Corporate Accruals Quality During The 2008–2010 Global Financial Crisis. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Volume 25, pp. 1-15.

Avishai, B., 2020. The Pandemic Isn't A Black Swan but a Portrait of a More Fragile Global System. *The New Yorker*, 21 April.

Baber, W. R., Kang, S. H. & Li, Y., 2011. Modeling Discretionary Accrual Reversal and the Balance Sheet as an Earnings Management Constraint. *The Accounting Review*, 86(4), p. 1189–1212.

Badertscher, B. A., 2011. Overvaluation and the Choice of Alternative Earnings Management Mechanisms. *The Accounting Review*, 86(5), p. 1491–1518.

- Barka, Z. & Hamza, T., 2020. The Effect of Large Controlling Shareholders on Equity Prices in France: Monitoring or Entrenchment?. *Journal of Management and Governance*, Volume 24, pp. 769-798.
- Ben rejab, A. M., Sassi, H. & Lassoued, N., 2013. Signaling over Income Smoothing and IFRS Adoption by Banks: a Panel Data Analysis on MENA Countries. *Economics Bulletin*, 33(3), p. 2340–2356.
- Bose, S., Saha, A., Khan, H. Z. & Islam, S., 2017. Non-financial disclosure and market-based firm performance: The initiation of financial inclusion. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, Volume 13, p. 263–281.
- Bugshan, A., Lafferty, G., Bakry, W. & Li, Y., 2020. Earnings Management During the Oil Price Crisis. *Journal of Applied Economic Sciences*, 68(2), pp. 297-309.
- Campbell, J. L., 2007. Why Would Corporations Behave in Socially Responsible Ways? an Institutional Theory of Corporate Social Responsibility. *Academy of Management Review*, Volume 32, pp. 946-967.
- Chen, H., Liu, S. & Wang, J., 2022. Opportunistic Timing of Management Earnings Forecasts During the COVID-19 Crisis in China. *Accounting & Finance*, Volume 62, pp. 1495-1533.
- Chi, W., Lisic, L. L. & Pevzner, M., 2011. Is Enhanced Audit Quality Associated with Greater Real Earnings Management?. *Accounting Horizons*, 25(2), pp. 315-335.
- Choi, J., Kim, J. & Lee, J. J., 2011. Value Relevance of Discretionary Accruals in the Asian Financial Crisis of 1997–1998. *Journal of Accounting & Public Policy*, Volume 30, pp. 166-187.
- Chung, K., Kim, J., Park, K. & Sung, T., 2012. Corporate Governance, Legal System, and Stock Market Liquidity: Evidence Around the World. *Asia-Pacific Journal of Financial Studies*, 41(6), pp. 686-703.
- Cimini, R., 2015. How Has the Financial Crisis Affected Earnings Management? a European Study. *Applied Economics*, 47(3), pp. 302-317.
- De Vito, A. & Gómez, J. P., 2020. Estimating the COVID-19 Cash Crunch: Global Evidence and Policy. *Journal of Accounting and Public Policy*, 39(2), pp. 1-14.
- Dechow, P., Richard, G. & Amy, P., 1995. Detecting Earnings Management. *The Accounting review*, 70(2), pp. 193-225.
- DeFond, M. L. & Jiambalvo, J., 1994. Debt Covenant Effects and the Manipulation of Accruals. *Journal of Accounting and Economics*, 17(1), p. 145–176.
- Ding, W., Levine, R., Lin, C. & Xie, W., 2021. Corporate Immunity to the COVID-19 Pandemic. *Journal of Financial Economics*, 141(2), pp. 802-830.
- Estrada, M. A. R., Koutronas, E. & Lee, M., 2020. The Economic and Financial Impact of COVID-19 Pandemic. *Contemporary Economics*, 15(1), pp. 19-33.
- Filip, A. & Raffournier, B., 2014. Financial Crisis and Earnings Management: The European Evidence. *The International Journal of Accounting*, Volume 49, pp. 455-478.
- Gaver, J. J., Gaver, K. M. & Austin, J. R., 1995. Additional Evidence on Bonus Plans and Income Management. *Journal of Accounting and Economics*, 19(1), pp. 3-28.
- Healy, P. M. & Wahlen, J. M., 1999. A Review of The Earnings Management Literature And Its Implications for Standard Setting. *Accounting Horizons*, 13(4), pp. 365-383.
- He, X. & Jianqun, X., 2021. The COVID-19 and Earnings Management: China's Evidence. *Journal of Accounting and Taxation*, 13(2), pp. 59-77.
- Ho, L. C., Liao, Q. & Taylor, M., 2015. Real and Accrual-Based Earnings Management in the Pre- and Post-IFRS Periods: Evidence from China. *Journal of International Financial Management & Accounting*, 26(3), pp. 294-335.
- Hope, O. K. & Wang, J., 2018. Management Deception, Big-Bath Accounting, and Information Asymmetry: Evidence from Linguistic Analysis. *Accounting, Organizations and Society*, Volume 70, pp. 33-51.
- Hsiao, F. D., Hu, Y. & Lin, W. J., 2016. The Earnings Management Opportunity for US Oil and Gas Firms During the 2011 Arab Spring Event. *Pacific Accounting Review*, 28(1), pp. 71-91.

- Hsiao, H. F., Liao, S. L., Su, C. W. & Sung, H. C., 2017. Product Market Competition, R&D Investment Choice and Real Earnings Management. *International Journal of Accounting & Information Management*, 25(3), pp. 296-312.
- Karmani, M. & Ajina, A., 2012. Market Stock Liquidity and Corporate Governance. Canada, In 29th International Conference of the French Finance Association (AFFI).
- Kim, S. H., Udawatte, P. & Yin, J., 2018. The Effects of Corporate Social Responsibility on Real and Accrual-Based Earnings Management: Evidence from China. *Australian Accounting Review*, 29(3), pp. 580-594.
- Kjaerland, F., Kosberg, F. & Misje, M., 2021. Accrual Earnings Management in Response to an Oil Price Shock. *Journal of Commodity Markets*, Volume 22, pp. 1-13.
- Kothari, S. P., Mizik, N. & Roychowdhury, S., 2016. Managing for the Moment: the Role of Earnings Management Via Real Activities Versus Accruals in SEO Valuation. *The Accounting Review*, 91(2), pp. 559-586.
- Kousenidis, D. V., Ladas, A. C. & Negakis, C. I., 2013. The Effects of the European Debt Crisis on Earnings Quality. *International Review of Financial Analysis*, Volume 30, pp. 351-362.
- Kustono, A. S., Agustini, A. T. & Dermawan, S. A. R., 2021. Beware of the Existence of a Big Bath with Asset Impairment after Pandemic Covid-19. *The Indonesian Accounting Review*, Volume 11, pp. 21-31.
- Lakhal, N. & Dedaj, B., 2020. R&D Disclosures and Earnings Management: the Moderating Effects of IFRS and the Global Financial Crisis. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 18(1), pp. 111-130.
- Lassoued, N., 2021. Capital Structure and Earnings Quality in Microfinance Institutions. *International Journal of Managerial Finance*, 18(2), pp. 240-260.
- Lassoued, N. & Elmir, A., 2012. Portfolio Selection: Does Corporate Governance Matter?. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 12(5), pp. 701-713.
- Lassoued, N. & Khanchel, I., 2021. Impact Of COVID-19 Pandemic on Earnings Management: an Evidence from Financial Reporting in European Firms. *Global Business Review*, 22(6), pp. 1-26.
- Lisboa, I. & Kacharava, A., 2018. Does Financial Crisis Impact Earnings Management: Evidence from Portuguese and UK. *European Journal of Applied Business Management*, 4(1), pp. 80-100.
- Liu, G. & Sun, J., 2022. The Impact of COVID-19 Pandemic on Earnings Management and the Value Relevance of Earnings: US Evidence. *Managerial Auditing Journal*, 37(7), pp. 850-868.
- Moscariello, N., Fera, P. & Cinque, E., 2020. The Information Content of Discretionary Accruals During Systemic Crises. *Journal of Applied Accounting Research*, 21(3), p. 455-476.
- Oskouei, Z. H. & Sureshjani, Z. H., 2021. Studying the Relationship Between Managerial Ability and Real Earnings Management in Economic and Financial Crisis Conditions. *International Journal of Finance & Economics*, 26(3), pp. 4574-4589.
- Ozili, P. K., 2017. Bank Earnings Smoothing, Audit Quality and Procyclicality in Africa. *Review of Accounting and Finance*, 16(2), pp. 142-161.
- Ozili, P. K., 2021. Accounting and Financial Reporting During a Pandemic. In: *New Challenges for Future Sustainability and Wellbeing*. s.l.:Emerald Publishing Limited, pp. 87-93.
- Ozili, P. K. & Arun, T., 2022. Spillover Of COVID-19: Impact on the Global Economy. In: U. Akkucuk, ed. *Managing Inflation and Supply Chain Disruptions in the Global Economy*. s.l.:IGI Global, pp. 41-61.
- Pagach, D. P., Mulford, C. W. & Cominsky, E. E., 2002. The Financial Numbers Game: Detecting Creative Accounting Practices. *The Accounting Review*, 77(4), pp. 1019-1021.
- Phillips, J., Pincus, M. & Rego, S. O., 2003. Earnings Management: New Evidence Based on Deferred Tax Expense. *The Accounting Review*, 78(2), pp. 491-521.
- Ronen, J. & Yaari, V., 2008. *Earnings Management :Emerging Insights in Theory Practice, and Research*. New York: Springer Science and Business Media.

- Taylor, D., Awuye, I. S. & Cudjoe, E. Y., 2023. Covid-19 Pandemic, a Catalyst for Aggressive Earnings Management by Banks?. *Journal of Accounting & Public Policy*, Volume 42, pp. 1-10.
- Walker, M., 2013. How Far Can We Trust Earnings Numbers? What Research Tells Us about Earnings Management. *Accounting and Business Research*, 43(4), pp. 445-481.
- Watts, R. L. & Zimmerman, J. L., 1986. *Positive Accounting Theory*, Englewood Cliffs: Prentice-Hall.
- Xiao, H. & Xi, J., 2021. The COVID-19 and Earnings Management: China's Evidence. *Journal of Accounting and Taxation*, 13(2), pp. 59-77.
- Xu, G. & Ji, X., 2016. Earnings Management by Top Chinese Listed Firms in Response to the Global Financial Crisis. *International Journal of Accounting and Information Management*, 24(3), pp. 226-251.
- Yan, H. et al., 2022. How Does the COVID-19 Affect Earnings Management: Empirical Evidence from China. *Research in International Business and Finance*, Volume 63, pp. 1-13.
- Zang, A. Y., 2012. Evidence on the Trade-off Between Real Activities Manipulation and Accrual-Based Earnings Management. *The Accounting Review*, 87(2), pp. 675-703.
- Ze-To, S. Y., 2012. Earnings Management and Accrual Anomaly Across Market States and Business Cycles. *Advances in Accounting*, 28(2), pp. 344-352.
- Zhang, D., Hu, M. & Ji, Q., 2020. Financial Markets Under the Global Pandemic of COVID-19. *Finance Research Letters*, Volume 36, pp. 1-6.

The Moderating Effect of Market Performance and Sector Affiliation on The Association Between Covid-19 Pandemic and Earnings Management in The Egyptian Context

Omar Khaled Mohamed Abdelmoneim Zaki Labib

Lecturer of Accounting & Finance – Accounting Department

Faculty of Commerce

Cairo University

Omarkhaled@foc.cu.edu.eg

Abstract

This study aimed to examine the consequences of the Covid-19 pandemic on earnings management practices and the effect of some factors that can play a moderating role on the association between the Covid-19 pandemic and earnings management, particularly concerning the deteriorated market performance of the firm in the post-pandemic period and the sector affiliation to the healthcare sector in light of the political cost hypothesis. To achieve research objectives and to get valuable insights and answers to the research questions, I conducted an empirical study using the event study strategy on firms listed in the EGX-100 during the period from 2018-2021. In light of institutional, signaling, and agency theory, empirical evidence documented a positive effect of the Covid-19 pandemic on income-increasing accrual-based earnings management practices. Moreover, consistent with the big bath hypothesis, results indicated that there is a moderating role of the deteriorated market performance on the association between the Covid-19 pandemic and earnings management. That is, the earnings management levels decreased significantly in the post-pandemic period for firms whose market performance has dramatically deteriorated, compared to those whose market performance has not deteriorated dramatically in the post-pandemic period, and to the pre-pandemic earnings management levels. Consistent with the political cost hypothesis, results also indicated that there is a moderating effect of sector affiliation to the healthcare sector on the association between the Covid-19 pandemic and earnings management. That is, the accrual-based earnings management levels have decreased significantly for firms in the healthcare sector in the post-pandemic period, compared to changes in the earnings management levels for those in other sectors, and to the pre-pandemic earnings management levels. Empirical results remain valid and significant when using different statistical techniques, and when using a different proxy to measure the deteriorated market performance.

Keywords

Covid-19 pandemic – Accrual-based earnings management – Big bath hypothesis – Political cost hypothesis.